الأسس الفلسفية للتعددية الدينية

«دراسة نقدية»

إعداد

د. ماهر بن عبد العزيز الشبل

الأستاذ المساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

Maher4417@gmail.com

الأسس الفلسفية للتعددية الدينية «دراسة نقدية»

د. ماهر بن عبد العزيز الشبل

أستاذ مساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة،

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

البريد الإلكتروني: Maher4417@gmail.com

المستخلص: إن فكرة التعددية الدينية تنطلق في دعوتها من أسباب متنوعة وعوامل كثيرة، باجتماعها وتعددها تؤدي إلىٰ القول بالتعددية الدينية، فبالنظر التاريخي إلىٰ واقع المجتمع الأوربي كمثال قد عانىٰ من ويلات الحروب والاقتتال عقود طويلة بسبب الدين، وفي أحيان كثيرة بسبب الاختلاف الطائفي بين الكاثوليك والبروتستانت علىٰ سبيل المثال، ومن هنا جاءت دعوات كثيرة علىٰ يد دعاة الإصلاح الديني في المسيحية إلىٰ التسامح، وبنظرٍ آخر إلىٰ طبيعة التطور الذي جرىٰ للمجتمع الأوربي علىٰ يد المذاهب الفكرية الحديثة وبخصوص العلمانية والليبرالية والتي كان من أهم نتائجها الانقلاب علىٰ الدولة القطرية المتضامنة مع الكنيسة طيلة القرون الوسطىٰ إلىٰ الدولة المدنية الحديثة التي تحجم من دور الكنيسة وتقصيها من المركز إلىٰ الأطراف، وكان من أهم بنود دستور الدولة الحديثة عدم الإلزام بدين من الأديان؛ وذلك لقيام الدولة المدنية علىٰ مبدأ الحرية، ومن أهم الحريات الحرية الدينية، فأصبح المجتمع الليبرالي يتعايش وفق أسس علمانية تحجِّم من دور الدين وتقصيه عن التأثير في مجال الحياة، وهكذا تسلسل الأمر ولم يعد للدين دور في حياة الفرد الغربي، حيث سيطرة منتجات الحداثة علىٰ العقل الغربي وآمن بمنهجها ونتائجها، وأضحىٰ رهيناً للحداثة ويستحيل في مخيلة الإنسان الغربي في العصر الحديث أن ينفك عنها، فقد خلقت الحداثة فضاءً جديداً نقيض الفضاء الذي كان يعيشه في القرون الوسطىٰ، ومن هنا برز اللاهوتيون الجدد الذين عملوا علىٰ إعادة تأويل النصوص الدينية للتوافق مع عقل الإنسان الغربي الحديث، فاللاهوت البروتستانتي الحديث يخاطب إنسان العصر الحاضر الذي تربىٰ علىٰ أسس الحداثة ومبادئ الليبرالية لتجعله مسيحياً وحداثياً في الوقت ذاته، وذلك باستخدام آليات ومنهجيات حديثة كالهرمنيوطيقا وغيرها من أدوات تأويل كتابهم المقدس.

الكلمات المفتاحية: التعددية، الدينية، مقارنة الأديان.



The philosophical foundations of religious pluralism is a critical study

Dr. Maher bin Abdulaziz Al Shebl

Assistant Professor, Department of Contemporary Creed and Doctrines - College of Sharia and Islamic Studies - Qassim University
e-mail: Maher4417@gmail.com

Abstract: The idea of religious pluralism stems from its advocacy from a variety of causes and many factors, with its meeting and plurality leading to the saying of religious pluralism, for the historical view of the reality of European society as an example has suffered from the scourge of wars and fighting for decades because of religion, and in many times because of the sectarian difference between Catholics and Protestants as a matter of Example، Hence many calls came from the advocates of religious reform in Christianity to tolerance, and in another look at the nature of the development that took place in European society at the hands of modern intellectual doctrines and with regard to secular and liberal, which was one of the most important results of the coup against the Qatari state in solidarity with the church throughout the Middle Ages to the civil state Hadith that refrains from the role of the Church and excludes it from the center to the periphery, and one of the most important provisions of the constitution of the modern state was the non-binding of a religion This is because the civil state is based on the principle of freedom, and one of the most important freedoms is religious freedom. The liberal society has coexisted according to secular foundations that diminish the role of religion and exclude it from influencing the field of life. Thus the chain of command and religion no longer plays a role in the life of the Western individual, where the products of modernity dominate the Western mind and believe in its method and results, and it has become a hostage of modernity and it is impossible in the imagination of Western man in the modern era to relinquish it. Central, and from here emerged the new theologians who worked to reinterpret religious texts to conform with the mind of modern Western man, modern Protestant theology addresses the present-day human being who was brought up on the foundations of modernity and principles of liberalism to make him Christian and modernist at the same time, using modern mechanisms and methodologies such as the Hermeneutics and other Tools of their Bible interpretation" .

Key words: pluralism, religious, comparative religions.

❊ ❊ ❊



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فإن الله تعالىٰ قد بعث نبيه محمداً ﷺ بالهدىٰ ودين الحق، وكانت بعثته عليه السلام إلىٰ الناس كافة، ولم يأل جهداً في بيان دين ربه وتبليغه، إلا أن دعوته لم تخل من معارضات الوثنيين وأهل الكتاب، وتكالب عليه الأعداء، ومنذ أن ظهر دين الإسلام وهو مستهدف، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ [البقرة:١٢٠]، وقد تنوعت أساليب الصدّ عن سبيل الله عبر العصور، وكان من آخرها ما نعيشه في العصر الحاضر من الدعوة إلىٰ التعددية الدينية، فهي فكرةٌ لا تخرج عن عموم أساليب دعاة الضلالة، خرجت بثوب تزعم فيه أن الأديان علىٰ اختلاف عقائدها وشرائعها إلا أنها تتوجه إلىٰ الله تعالىٰ، وإذا كان كذلك فهي تتفق في المقصود، أما اختلافات الأديان فيما بينها مهما كان جسيماً في نظر أصحابها فهو لا يعدو أن يكون عند أصحاب التعددية الدينية اختلافاً عرضياً، وهذا ما يمهد أرضيةً مناسبةً – بزعمهم – إلىٰ التعددية الدينية، فلا يحجر الحق علىٰ دين، ولا يمتلك الحق الكامل دين من بين بقية الأديان، بل كل دين من الأديان يمسك بطرفٍ من الحقيقة.

إن فكرة التعددية الدينية تنطلق في دعوتها من أسباب متنوعة وعوامل كثيرة، باجتماع هذه العوامل وتراكمها تؤدي إلىٰ فرضية التعددية الدينية، فبالنظر التاريخي إلىٰ واقع المجتمع الأوربي كمثال قد عانىٰ من ويلات الحروب والاقتتال عقود طويلة بسبب الدين، وفي أحيان كثيرة بسبب الاختلاف الطائفي بين الكاثوليك والبروتستانت علىٰ سبيل المثال، ومن هنا جاءت دعوات كثيرة علىٰ يد دعاة

الإصلاح الديني في المسيحية إلىٰ التسامح، وبنظرٍ آخر إلىٰ طبيعة التطور الذي جرىٰ للمجتمع الأوربي علىٰ يد المذاهب الفكرية الحديثة وبخصوص العلمانية والليبرالية والتي كان من أهم نتائجها الانقلاب علىٰ الدولة القطرية المتضامنة مع الكنيسة طيلة القرون الوسطىٰ إلىٰ الدولة المدنية الحديثة التي تحجم من دور الكنيسة وتقصيها من المركز إلىٰ الأطراف، وكان من أهم بنود دستور الدولة الحديثة عدم الإلزام بدينٍ من الأديان؛ وذلك لقيام الدولة المدنية علىٰ مبدأ الحرية، ومن أهم الحريات الحرية الدينية، فأصبح المجتمع الليبرالي يتعايش وفق أسس علمانية تحجِّم من دور الدين وتقصيه عن التأثير في مجال الحياة، وهكذا تسلسل الأمر ولم يعد للدين دور في حياة الفرد الغربي، حيث سيطرة منتجات الحداثة علىٰ العقل الغربي وآمن بمنهجها ونتائجها، وأضحىٰ رهينـًا للحداثة ويستحيل في مخيلة الإنسان الغربي في العصر الحديث أن ينفك عنها، فقد خلقت الحداثة فضاءً جديداً نقيض الفضاء الذي كان يعيشه في القرون الوسطىٰ، ومن هنا برز اللاهوتيون الجدد الذين عملوا علىٰ إعادة تأويل النصوص الدينية لتتوافق مع عقل الإنسان الغربي الحديث، فاللاهوت البروتستانتي الحديث يخاطب إنسان العصر الحاضر الذي تربىٰ علىٰ أسس الحداثة ومبادئ الليبرالية لتجعله مسيحيـًا وحداثيـًا في الوقت ذاته، وذلك باستخدام آليات ومنهجيات حديثة كالهرمنيوطيقا وغيرها من أدوات تأويل كتابهم المقدس.

والمقصود أن العوامل السابقة قد ولدت مناخـًا مناسبـًا لدعوة التعددية الدينية، ومهدت أرضيةً اعتمد عليها دعاة التعددية، وقد سعيت من خلال هذا البحث الموجز إلىٰ تسليط الضوء علىٰ هذه العوامل وبيان سياقاتها ومدىٰ اتصالها بفكرة التعددية الدينية، ذلك أن التعددية الدينية لا تعدو أن تكون نتيجةً فاسدةً لمقدماتٍ فاسدة،

وبإبطال مقدماتها وأسسها تبطل هذه الفكرة، وأكون قد أسهمت في بناء لبنة -أحسبها مهمة- في تعميق فهم وتصور قضية التعددية الدينية وإيضاح ظروفها لتكون مادةً تفيد الدراسات المتخصصة النقدية، وقد عنونت له بـ«الأسس الفلسفية للتعددية الدينية دراسة نقدية»، وقد قصدت من التعبير بـ«الأسس الفلسفية» إلىٰ محاولة البحث في المستندات المعرفية والمرتكزات المفاهيمية التي تقوم عليها فرضية التعددية الدينية، المتولدة نتيجة عوامل كثيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية، ولا يقتصر ذلك علىٰ مباحث الفلسفة في الوجود والمعرفة والقيم، بل ينسحب الأمر علىٰ الأصول الاعتقادية الدينية واللاهوتية.

*** الدراسات السابقة:**

وأود الإشارة في مقدمة هذا البحث إلىٰ أن البحوث في موضوع التعددية الدينية متعددة ومتنوعة في اتجاهاتها ومناهجها، غير أني أسعىٰ في هذا البحث إلىٰ تقديم إضافة في هذا الموضوع من خلال التركيز علىٰ الأسس الفلسفية التي كانت ممهدة للتعددية الدينية، وإذا كانت فكرة التعددية الدينية قد نشأت في الغرب فبطبيعة الحال سيكون الحديث عن الأسس الفلسفية في الفكر الغربي وربطها بالتعددية الدينية، ذلك أن معالجة إشكالية التعددية الدينية -في تقديري- لا تنفك عن معالجة سياقها الذي ظهرت فيه، وقد لاحظت أن جملةً من البحوث في موضوع التعددية الدينية قد ركزت علىٰ المفهوم والأشخاص الذين يدعون إلىٰ هذه الفكرة وامتدادها في العالم، وإيراد الاعتراضات علىٰ الفكرة ونقدها من هذا الأساس، ولا شك في فائدة ذلك وأهميته، بل إن هذه البحوث لها الفضل في الإشارة إلىٰ أهمية الموضوع وتمدده، غير أني أسعىٰ إلىٰ مقاربة الموضوع من زاوية الأسس التي قامت عليها دعوة التعددية الدينية، من



خلال ما ظهر لي أنه مقدمة وعتبة للولوج إلىٰ أفق التعددية الدينية، ومعالجته وفق مرجعيةٍ تعتمد الكتاب والسنة، والفائدة من هذا المسلك تظهر جلياً في كشف الأسس التي قامت عليها نظرية التعددية، وإذا كانت المقدمات التي ركبت منها النظرية فاسدة ففساد النتيجة حينئذٍ لا يتطلب برهانـاً؛ وعلىٰ ذلك فالبحث كله يدور حول هذه الأسس، بحيث يتم التمهيد للموضوع ببيان مفهوم التعددية الدينية وتاريخ نشأته وعلاقته بالمصطلحات والمفاهيم الحديثة في فلسفة الدين، ثم الولوج مباشرة إلىٰ مناقشة الأسس التي قامت عليها التعددية الدينية، ثم الختام بالنقد الإجمالي لفرضية التعددية الدينية من الوجهة الإسلامية.

*** مشكلة البحث:**

تتلخص إشكالية البحث في أن فرضية التعددية الدينية فكرة تحفها الغرابة والغموض في مبدئها وأهدافها وغايتها، وهي تعبر عن منتج من ضمن حزمة منتجات كثيرة يصدرها الفكر الغربي المعاصر ويغزو بها العالم، ومن هنا يسعىٰ البحث في محاولة الكشف عن الأسس الفلسفية التي وجدت في تاريخ الفكر الغربي الحديث، والتي أدت بدورها وكانت أساساً ومعتمداً في فرضية التعددية الدينية.

*** أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلىٰ تجلية الأسس والمرتكزات التي قامت عليها فرضية التعددية الدينية، وبيان كيف كانت مؤديةً في صيرورة الفكر الغربي إلىٰ آراء جديدة من قبيل القول بالتعددية الدينية.

*** حدود البحث:**

تنحصر حدود البحث في إيضاح فكرة التعددية الدينية والتي ظهرت في نهاية



القرن العشرين الميلادي ولا تزال باقيةً إلىٰ اليوم، كما ينحصر من جهةٍ أخرىٰ في الكشف عن الأسس الفلسفية التي قامت عليها فرضية التعددية الدينية، وهذه الأسس والمرتكزات التي اعتمدت عليها التعددية الدينية يمكن التأريخ لها علىٰ سبيل التقريب منذ ظهور الفلسفة الحديثة وعصر الإصلاح الديني في القرن السادس عشر الميلادي تقريباً إلىٰ عصرنا الحاضر.

*** منهج البحث:**

ينطلق هذا البحث في معالجته لفرضية التعددية الدينية من خلال ثلاثة مناهج أساسية؛ أولها المنهج الوصفي الذي يصف ظاهرة التعددية الدينية ويجلي معناها وأهدافها كما يرسمه منظرو التعددية الدينية، وثانياً المنهج التحليلي والذي يسعىٰ للغوص في أعماق الفكرة وخلفياتها التاريخية وسياقاتها الفكرية والثقافية التي ظهرت في الغرب، بحيث يربط بين فكرة التعددية الدينية وبين الأفكار الفلسفية التي ظهرت في مختلف مراحل الفلسفة الحديثة، الأمر الذي يبرز الارتباط الوثيق بينهما وهو جوهر البحث في التركيز علىٰ الأسس الفلسفية للتعددية الدينية، ويترتب علىٰ المنهج التحليلي ثالثاً المنهج النقدي، وذلك بعد وصف الظاهرة كما يدعوا إليها أصحابها وتحليلها ببيان أسسها وخلفياتها الفكرية والثقافية يأتي نقد الظاهرة نقداً إجمالياً وفق الرؤية الإسلامية ومنهج أهل السنة والجماعة.

*** خطة البحث:**

وقد جرت خطة البحث من خلال الخطة التالية:

- مقدمة.
- تمهيد: مفهوم التعددية الدينية وتاريخ نشأته.

- المبحث الأول: التسامح الديني.
- المبحث الثاني: الدولة المدنية الحديثة.
- المبحث الثالث: النزعة النسبية.
- المبحث الرابع: الإلهيات المسيحية الحديثة.
- المبحث الخامس: وحدة التجربة الدينية.
- المبحث السادس: نقد التعددية الدينية في ضوء العقيدة الإسلامية.
- الخاتمة وأبرز النتائج.

والله تعالىٰ أسأل أن يبارك فيما أكتب، وأن يرينا الحق حقـًا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، إنه خير مسؤول.

***

تمهيد
مفهوم التعددية الدينية وتاريخ نشأته

بشكلٍ مجمل يمكن القول إن التعددية الدينية تعني أن الأديان بتعددها تتفق في توجهها إلىٰ الله، إذ أديان العالم الكبرىٰ تقدم وجهات نظر وإن اختلفت في طريقة تقديمها إلا أنها تنتهي إلىٰ حقيقةٍ واحدة، ويتفرع علىٰ ذلك أن الخلاص والنجاة في الآخرة غير محصور في دينٍ من الأديان، وإنما تشترك الأديان التي تعبد الله في هذا الحق، وهذا المفهوم يوضح مدىٰ ارتباط الفكرة بالمسيحية التي نبعت منها في الأساس، ففكرة التعددية الدينية قد تبلورت من الأوساط المسيحية، وذلك بسبب ظروف دينية وعالمية أدت إلىٰ تجديد أفق البحث علىٰ مستوىٰ اللاهوت المسيحي المعاصر، ويعتبر كارل رانر اللاهوتي الكاثوليكي أحد أوائل الدعاة البارزين لهذه الفكرة، وقد واصل المسيرة من بعده جون هيك[1] الذي كرّس جهداً كبيراً في حمل لواء الدعوة إلىٰ التعددية الدينية وأنها ضرورة دينية عالمية تتحتم في الزمن الراهن،

(١) جون هروود هيك، ولد عام ١٩٢٢م في بريطانيا، أستاذ في الثيولوجيا الدينية وفلسفة الدين، عمل أستاذاً في جامعة مانشستر، بدأ حياته في إطار الجماعات المسيحية الأصولية، ودفعه التحول الإيماني إلىٰ التماهي مع البروتستانتية، غير أن زياراته المتكررة إلىٰ بلاد السيخ والهند واليابان وسيرلنكا وبعض البلاد الإسلامية إلىٰ انبثاق فكرة التعددية الدينية، وفي عام ١٩٩١م حصل علىٰ جائزة غراويمار علىٰ كتابه «تفسير الدين، الاستجابة البشرية للمتعالي» الأكثر قيمةً في التفكير الديني الجديد، توفي عام ٢٠١٢م. انظر: مقدمة د. وجيه قانصو لكتاب التعددية الدينية في فلسفة جون هيك.



واللافت أن جون هيك قد بدأ حياته مسيحياً بروتستانتياً متشدداً، ولم يلبث أن تطور فكره إلىٰ أن غدا أبرز دعاة التعددية علىٰ مستوىٰ النصارىٰ والعالم بعموم[1].

وقد لخص جون هيك مقاربةً موجزة لحاصل بحوثه في التعددية الدينية، قال فيها: (خلاصتي إذن هي أن الاختلافات الحاصلة بين المفاهيم والتجارب الدينية المحورية لأديان العالم المختلفة وتضارب منطوق معتقداتها في بعض الأحيان، سواءً فيما يتعلق بتاريخية هذه المعتقدات أو بأوجهها اللازمنية الأزلية «الميتاتاريخية»، وأيضاً اختلافها من حيث أنساقها الميثولوجية المحتجبة وراء مجال الحساسية والقياس، التي بها تتنوع وتتشعب النظم العقائدية = تذهب تماماً في المسار التوافقي السليم والصحيح مع فرضيتي التعددية التي تقوم علىٰ اعتبار أن ديانات العالم الكبرىٰ رغم اختلاف وتعدد مفاهيمها وإدراكاتها وأشكال تفاعلها وتجاوبها مع الله والمتعاليات فإنها تتوحد حول وتتوجه نحو نفس الحقيقة الإلهية الأزلية الواحدة؛ وذلك لأن كل دين في سعيه لبلوغ الحقيقة الإلهية الواحدة المطلقة والكامنة في ذاتها يطرق أبواباً وسبلاً مختلفة، ترجع إلىٰ اختلاف التعبيرات والأشكال الثقافية التي يتحدد بها وجود الإنسان)[2].

وقد انطلق جون هيك لمعالجة الإشكالية من خلال تصنيف الظاهرة الدينية، وانتهىٰ إلىٰ نقد الرؤية الواقعية للظاهرة الدينية، والتي تقرر أن نظاماً واحداً فحسب

---

(١) انظر: التعددية الدينية أصولها وأبعادها، لفريد قطاط، مجلة التنوير، المعهد الأعلىٰ لأصول الدين، جامعة الزيتونة، العدد ٦، (ص١٤٣)، ٢٠٠٤م.

(٢) التعددية الدينية والإسلام، دراسة تحليلية لنظرية جون هيك، عماد أجحا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٧م، (ص١٧-١٨).

للاعتقاد الديني صحيحٌ حرفيًا، والأنظمة الدينية الأخرىٰ التي لا تتفق معه باطلة، فينتقد هذا المسلك ويصنفه علىٰ أساس القصرية الدينية، ثم تعامل بأيديولجيته التي تتغيا إثبات التعددية إلىٰ نقد القصرية الدينية وصياغتها بطريقة تضع العراقيل أمامها لتبطل وجودها نهائيًا، فيعتبر أن ادعاءات الأديان امتلاك الحقيقة المطلقة الكاملة هو المصدر الأساسي للمشكلة وليس حلاً لها، في حين يمكن عد ادعاءات الأديان امتلاك الحقيقة الكاملة المطلقة قوة محفزة تؤدي إلىٰ تأسيس سماحة المنهج التعددي، وتأسيسًا علىٰ ما سبق بنىٰ جون هيك فرضيته للتعددية الدينية علىٰ أربعة أسس:

١ - ليس هناك حقيقة إلهية واحدة «الحق» هي المصير النهائي التام لكل تجربة دينية.

٢ - ليس هناك تقليد ديني أدرك علىٰ نحوٍ مباشر «الحق».

٣ - كل تقليد ديني يمثل طريقًا أصيلاً، يفهم الحق فيه ويكتشف.

٤ - أن «الحق» يتعالىٰ عن كل الصفات الإيجابية والسلبية[1].

يتضح مما سبق أن مفهوم التعددية الدينية لا يقتصر علىٰ التعايش مع أتباع الديانات الأخرىٰ، أو احترامهم والاعتراف بهم وعدم إقصائهم والعمل علىٰ مبدأ المساواة والمواطنة فحسب، بل إنها تخطو خطوةً أبعد من ذلك، من خلال الزعم بإمكان الخلاص لجميع من يعبد الله، وعلىٰ هذا فهي فكرة جديدة بنت علىٰ المعطيات السابقة الموجودة في الفكر الغربي وزادت عليها.

---

(١) انظر: التعددية الدينية واللاهوت العولمي في فلسفة الدين عند جون هيك، دراسة نقدية مقارنة، أ. د. أحمد محمد جاد عبد الرازق، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية ٢٠٠٥م، (ص١٧).

يصور أتباع التعددية الدينية أن فكرتهم تحقق طوق النجاة لأوربا من ويلات الحروب الدينية والصراعات المذهبية، وأنه من خلال التعددية الدينية يقوم المجتمع علىٰ أساس من التعايش السلمي، وهذا ما اعتنىٰ به جون هيك واعتبره منطلقاً إلىٰ الدعوة لعدة تعدديات؛ تعددية أخلاقية، وتعددية الخلاص والإنقاذ، وتعددية المعرفة الدينية، فالتعددية الأخلاقية تقتضي عنده أن يتعامل الناس جميعاً وفق المبادئ الإنسانية والأصول الأخلاقية التي تتفق عليها جميع الأديان، دون المساس بدينٍ بعينه، أما تعددية الخلاص والإنقاذ فهي تعني عند جون هيك أن غير المسيحي تتوفر لديه فرصة النجاة أو الخلاص كما يمتلكها المسيحي وفق نظرته المسيحية، ذلك أن المسيحي بإيمانه بوجود فرصة الخلاص لمن يخالفه في الدين يقود إلىٰ التسامح الأخلاقي أو ما يصطلح عليه بالتعددية الأخلاقية، أما تعددية المعرفة الدينية فهي تعني أن المعرفة الدينية باطنية مرتبطة عقائدياً بالمطلق، وهي المعبر عنها بالتجربة الدينية(١).

ظهرت فكرة التعددية الدينية في ظروف وسياقات فكرية أتاحت للتعددية الدينية مناخاً مناسباً للظهور، فالمدارس الفلسفية الحديثة قد وجد بينها تبادل معرفي علىٰ شتىٰ المرجعيات الدينية التي ينطلق منها أصحابها، سواءٌ كانوا يهوداً أم نصارىٰ وغيرهم من الأديان الوثنية، كما تنوعت الكتابات التي تنتمي لحقل فلسفة الدين والتي تبحث في الأديان الشرقية من الهندوسية والطاوية والكونفوشوسية والزردادشتية وغيرها، وقد أدىٰ هذا التلاقح لدىٰ البعض إلىٰ توليف توافق بين

---

(١) انظر: التعددية الدينية في الإسلام، قراءة في صحيفة المدينة، د. محمود كيشانه، ضمن الملف البحثي الصادر عن مؤمنون بلا حدود بعنوان: «التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة» ٢٠١٥م.



الأديان المختلفة، كما أعطىٰ رؤيةً جديدة لمفهوم الدين وحدوده ودوره في ظل الديمقراطيات التعددية، وفي ظل هذه الظروف جرىٰ التساؤل حول إمكانية أن تكون المفاهيم المختلفة للإله جميعها صوراً للمقدس، فالله ويهوه وكريشنا وبارام أتما والثالوث المقدس وأيضاً النظام الخفي لسير العملية الكونية «النيرفانا» وغيرها = كلٌ منها يعبر عن وجه أو مجموعة أوجه للحقيقة الإلهية المطلقة، وفي الآن ذاته لا يتطابق أي واحدٍ منها بذاته وبشكلٍ مستغرق مع هذه الحقيقة(١).

يرتبط بمصطلح التعددية الدينية مصطلح البلورالية، كما تعد التعددية الدينية نقيضًا لفكرة الانحصارية الدينية، فالبلورالية تعني الكثرة والتعدد في شتىٰ المجالات، وفي سياق الفكر الغربي كان مصطلح البلورالية يطلق علىٰ الجماعات المتعددة والأحزاب السياسية المتنوعة، فهو يتيح مساحةً واسعة لتعايش المختلفين سياسيًا، ومن هنا انبثقت عدة مصطلحات مرتبطة به كالتعددية الحزبية، والتي تعبر عن مفهوم سياسي يطلق علىٰ النظام السياسي الذي يسمح بقيام أحزاب متعددة مهما اختلفت في عقائدها لتتمكن من التعبير عن مواقفها وأهدافها(٢)، فالبلورالية بهذا المعنىٰ والظروف التي برز فيها هذا المصطلح تعني أن يتسم المجتمع الغربي بقدر من التنوع والتعايش، وهو ما أسفر عن وجود مجتمع تعددي قائم علىٰ فكرة التعايش، فهنا نلاحظ أنه تم توظيف مفهوم سياسي ليبرالي في سياق بناء نظرية في التعددية الدينية، حيث تم اقتباس

---

(١) انظر: اللاهوت المعاصر دراسات نقدية، التعاريف والكليات، مجموعة مؤلفين، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية «العتبة العباسية المقدسة»، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٧م، (ص٣٧٠).

(٢) انظر: التعددية الدينية نظرة في المذهب البلورالي، لحيدر حب الله، (ص١٩-٢٤).



الفكرة وتعديتها من المجال السياسي إلىٰ المجال الديني، ولذلك تستخدم البلورالية أيضـًا في فهم النص، بحيث لا يوجد فهم مقدس للنص يحجب بقية الفهوم، وحينئذٍ فالبلورالية تقضي بعدم وجود تفسير رسمي واحد للدين، أو مرجعية محددة، فالمعرفة الدينية لا تخرج عن سائر المعارف البشرية، فلا يكون قول أحد حجة تعبدية علىٰ آخر، كما لا يوجد فهم مقدس خارج عن النقد[1].

لقد مر الفكر الغربي عبر تاريخه الطويل بتقلبات كثيرة جداً، وبملاحظة السمة العامة علىٰ الفلسفة الحديثة وعصر النهضة يلحظ النقمة الشديدة علىٰ القرون الوسطىٰ والكنيسة، فقد اعتبروها العائق الأكبر نحو التقدم والنهضة، ومنذ مطلع عصر النهضة الحديثة ظهرت طائفة نصرانية جديدة «البروتستانت» علىٰ يد مارتن لوثر وآخرين أخذوا علىٰ عاتقهم إصلاح المفاهيم الكنسية، وإزالة الترسبات الطويلة الممتدة عبر القرون التي لحقت بالنصرانية، ثم تلا ذلك ظهور المذاهب الفكرية شيئـًا فشيئـًا، ومن بين المذاهب الفكرية التي كانت محوراً في تشكيل الفكر الغربي في القرون المتأخرة مذهب الليبرالية، والذي قام علىٰ أساس الحرية في شتىٰ المجالات، وسرا هذا المذهب في الأوساط الغربية ليشكل مكونـًا أساسيـًا للدولة الحديثة، حيث خاض مفكرو الليبرالية حول مفاهيم المواطنة والحرية والديموقراطية والعقد الاجتماعي ونحوها، وكان من أهم الإشكالات التي سعىٰ فلاسفة الليبرالية إلىٰ حلها قضية الاختلاف في الأديان واختلاف الطوائف داخل الدين الواحد في المجتمع الليبرالي، وكيف يمكن أن يعيش هؤلاء علىٰ اختلافهم في دولةٍ واحدة.

---

(١) انظر: الصراطات المستقيمة، قراءة جديدة لنظرية التعددية الدينية، عبد الكريم سروش، ترجمة أحمد القبانجي، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٩م، (ص٢٠-٢١).

إن المفاهيم الليبرالية التي ظهرت في القرن السابع عشر الميلادي قد جاءت لحل مشاكل كبيرة في تاريخ الغرب نتيجة الحروب الدامية التي طالت عقود من الاحتراب بين طوائف الكاثوليك والبروتستانت، ومن هنا نشأ مفهوم التسامح، فيتسامح أتباع الطائفة المعينة مع الطائفة المخالفة معهم وفق أطر الدولة المدنية التي يعيشون فيها، وهكذا تطور مفهوم التسامح ليشمل التسامح مع المختلف في الدين، ودخلت مفاهيم جديدة من قبيل التعايش والحوار بين الأديان، إلىٰ أن وصل الأمر إلىٰ الدعوة بالتعددية الدينية، والتي تذهب إلىٰ أبعد من مجرد التسامح وعدم الاحتراب مع المخالف في الدين، كما أنها أبعد من مجرد الحوار بين الأديان ومختلف الثقافات، فهي تتجاوز ذلك إلىٰ القول بأن الأديان علىٰ اختلافها وتنوعها تبتغي غايةً واحدة، وهي الوصول إلىٰ الله، وما الاختلافات والتنوعات بين الأديان إلا اختلاف في التعبير واختلاف في الطقوس والشعائر لا أكثر.

إن فكرة التعددية الدينية تتقاطع مع مفاهيم كثيرة يتم تداولها في العصر الحاضر، كما أنها تمثل منتجاً جديداً من منتجات فلسفة الدين، وخصوصاً في الدراسات اللاهوتية المسيحية، والتي تسعىٰ إلىٰ تفسير جديد للدين وفق معطيات الحداثة والعلمانية، كما أن حقل فلسفة الدين ينطلق من رؤية مادية علمانية في دراسته للدين، بحيث يتم النظر إلىٰ الدين علىٰ أنه مجرد شعور داخلي ليس له صلة بالواقع الخارجي، وحديثاً تقاطع مبحث فلسفة الدين مع حقول الأنثربلوجيا الدينية وعلم الاجتماع الديني.

ينطلق جون هيك في رؤيته للتعددية من البحوث التي تنتمي إلىٰ حقل فلسفة الدين، والتي يتكرس بحثها في تعريف الدين وبيان ماهيته وخصائصه، وقد اشتغل



فلاسفة الدين بتعريف الدين طويلاً، وجرت عدة محاولات في تعريف الدين بعضها متأثر بالمنهج الأنثربلوجي والنظر إلىٰ الدين من زاوية أنثربلوجية، في حين نحا جون هيك إلىٰ منحا آخر تماماً، فأخذ في تعريف الدين بما يخدم قضيته التي صاغها باسم التعددية الدينية، فالدين عند جون هيك عبارة عن شبكة معقدة من التشابهات والاختلافات التي يشكل مجموعها ما يطلق عليه اصطلاح «دين»، في حين أن مجموع هذه الاختلافات والتشابهات الكائنة داخل العائلة الواحدة لا بد لها من وجود عصب جامع ونقطة ارتكاز تدور حولها، ومن هنا فإن جون هيك يكرس نظره في هذه الزاوية ليستنتج أن الأديان باختلافها إنما تدور بكاملها علىٰ فكرة وجود حقيقة مطلقة عليا يتمحور اهتمام الأديان حولها، وتكون موجهة للأفكار والنظم والممارسات الدينية، وتبعاً لذلك فإن أي دين كيفما كان؛ سماوياً كان أم وضعياً = فهو بالضرورة يهتم ويدور حول حقائق عليا وقصوىٰ يسعىٰ لبلوغها وتحقيق الخلاص من خلالها، والغاية من تعريف جون هيك للدين بهذا الأمر هو حفظ الاختلافات الواسعة بين تقاليد ديانات العالم المتعددة، والجمع بينها علىٰ أرضية مشتركة واحدة، وهي الاهتمام بالأعلىٰ.

يلاحظ علىٰ هذه المقاربة التي يحددها جون هيك كنظرية في التعددية الدينية أنها أتت بجديد وانقلاب في ساحة الدراسات الدينية، وذلك أنها لم تقتصر علىٰ الأديان السماوية فحسب، بل شمل ذلك بعض النزعات الأيديلوجية المعاصرة والتي تتسم ببنية دينية وتنحو نحو غاية خلاصية، وعلىٰ ذلك فالماركسية مثلاً رغم ماديتها إلا أنها تدخل ضمن الأديان المتعددة التي تشترك في هدف واحد، وذلك بالنظر إلىٰ اشتراكها مع الأديان في اشتمالها علىٰ رؤية شمولية للعالم، وعلىٰ نصوص مرجعية، ونظام

خلاصي، وطابع من الترميز المثالي، حيث يتم تقديس الأشخاص والزعماء كما يقدس الأنبياء والقديسين، ولها أنظمة أخلاقية تلزم الأتباع بالتزامها[1].

إن جون هيك ينطلق من رؤية مادية للدين، بحيث يجعله نتاج الحضارة والمجتمع والثقافة والتاريخ، وهذا هو السبب في تعدد الأديان نتيجة تعدد الحضارات والثقافات الإنسانية، وهنا يظهر الخلل الأساسي الذي انطلق منه في رؤيته الفاسدة، حيث فهم الدين -وجعل كل الأديان سواء؛ سماويةً كانت أم وضعية، ومحرفةً كانت أم لم تطلها يد التحريف- من خلال منظاره الضيق الذي درس به المسيحية وهي الديانة المحرفة، حيث استشهد علىٰ كون الدين منتجاً إنسانياً بملاحظة طوائف المسيحية، فالكنيسة الكاثوليكية صيغت من قبل الإمبراطورية الرومانية، والكاثوليك تمثل ذهنية القرون الوسطىٰ، بينما العقل البروتستانتي متأثر بالتراث الألماني، وهكذا عمم المسألة علىٰ بقية أديان العالم وفق الإطار الخاص لكل دين وبيئته، وانتهىٰ من ذلك إلىٰ أن قرر بأن (هذا يعني أن الحديث عن صحة أو زيف دين من الأديان ليس أكثر ملائمةً من الحديث عن صحة أو زيف حضارة من الحضارات، ذلك أن الأديان بما تعنيه من مجريات حضارية دينية قابلة للتمييز ضمن التاريخ الإنساني = ما هي إلا تعابير عن اختلافات النماذج البشرية والأمزجة وأشكال التفكير)[2].

***

(١) انظر: التعددية الدينية والإسلام لعماد أجحا (ص٤٧-٤٩).

(٢) فلسفة الدين، جون هيك، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م، (ص١٧٠-١٧١).



المبحث الأول
التسامح الديني

فكرة التسامح في أصلها ذات أبعاد متنوعة؛ اجتماعية وسياسية ودينية، والحديث هنا علىٰ سبيل الخصوص حول التسامح الديني، وهو يمثل طرح أصول فكرة التعددية الدينية في الغرب إبان القرن السادس عشر الميلادي وما تلاه، وتجدر الإشارة في سياق الحديث عن التسامح أنه اقتضته ظروف معقدة سياسية ودينية، ودراسة قضية كهذه تحفها عوامل عديدة، إذ قد تشارك في التفاعل مع فكرة التسامح عموم الأوساط الاجتماعية ما بين أنسنيين وسياسيين وإكليروس وبورجوازيين، والنتيجة المهمة من دراسة التسامح (تبين في اعتقادنا بما يكفي من الوضوح أن مسألة التعددية الدينية كانت مطروحةً في أوساط الرأي العام، حتىٰ وإن يكن البروتستانت والكاثوليك في عرف عدد غير قليل منهم قد ظلوا مصرين علىٰ مبدأ وحدة ديانة الدولة وحصريتها)[1].

بدايةً تجدر الإشارة إلىٰ أن فكرة التسامح الديني لم تكن وليدة عصر النهضة والإصلاح الديني فحسب، بل هي فكرةٌ قديمة تبرز وتختفي بحسب الظروف، فالديانة النصرانية نشأت في أحضان الإمبراطورية الرومانية، وكانت الإمبراطورية الرومانية إذ ذاك تقوم علىٰ تعدد الأديان والاعتراف بها جميعاً طالما كانت لا تهدد النظام العام، ويبطل هذا التسامح في مقابل من لا يعتنق أي دين، وفي مقابل من يخل

(١) تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، جوزيف لوكلير، (ص١٠٩٧).



بالنظام العام، وبدأت النصرانية تتوسع في الإمبراطورية الرومانية وعلت الأصوات التي تنادي بالإلزام بالمسيحية وعدم التسامح مع المخالفين واستخدام القوة والقمع ضدهم، وهذا الرأي الذي انتهىٰ إليه القديس أوغسطين، وذلك استناداً إلىٰ العبارة الواردة في إنجيل لوقا: «أرغموهم علىٰ الدخول»، وصار اعتناق المسيحية شرطًا جوهريًا لكي يعتبر الشخص مواطنًا[1]، وهنا ارتبطت المواطنة بالدين.

يمكن القول إنه منذ القرن الرابع الميلادي تقريبًا بدأ عصر عدم التسامح شيئًا فشيئًا، وتبرز مظاهر الاضطهاد وإجراءاته التعسفية في القرون الوسطىٰ، والتي كان فيها للحكام دور ديني بإزاء دورهم السياسي، كما تولىٰ القديس توما الإكويني تبرير هذه الإجراءات من منزع لاهوتي، فاعتنىٰ بالتمييز بين مصطلحات الإيمان والكفر والهرطقة والارتداد ونحوها، إلىٰ أن نصل إلىٰ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي الذي بدت فيه بوادر التسامح، فظهر من ينادي بأن الحقيقة الواحدة متفرقة في سائر الأديان، وتحت تأثير الأفلاطونية المحدثة برز من يرىٰ في الأفلاطونية المحدثة أساسًا لكل الأديان.

إن الدعوة إلىٰ التسامح صراحةً يمكن أن يؤرخ لها بظهور حركة الإصلاح الديني علىٰ يد مارتن لوثر، الذي وجه دعوته صراحةً إلىٰ نقد البابا والكنيسة الكاثوليكية، وكان مما قاله: «ينبغي التغلب علىٰ الملحدين بواسطة الكتابة، لا بواسطة النار»، كما أكد مارتن لوثر حرية الاعتقاد، والفصل بين الروحي والدنيوي، وبين أمور الدين وأمور الدنيا، وطالب بإلغاء محاكم التفتيش، ووقف كل إجراء ضد

---

(١) انظر: مقدمة ترجمة د. عبد الرحمن بدوي لرسالة في التسامح لجون لوك (ص٩-١١).

الهراطقة والملحدين[1].

إن مما ينبغي ملاحظته أن التسامح في هذه المرحلة لم يجاوز إطار الدعوة إلىٰ التسامح، ذلك أن الكنائس فيما بينها اختلافٌ شديد في إقرار مبدأ التسامح من عدمه، والنقاش فيما بينهم طويلٌ في تحديد من يجري عليه التسامح، حتىٰ أنه من مظاهر اضطهاد الكنيسة الانجليكانية لغيرها من الكنائس – وبخصوص البروتستانتية – الدعوة إلىٰ اضطهاد المخالفين، والزعم بأن الكتاب المقدس وشهادة رجال الإصلاح الديني يوافقون علىٰ العقاب البدني للهراطقة وعلماء الدين المزيفين، وللحكام الحق في الحكم بموجب ما أمر الله به والقضاء علىٰ كل ما يخالف ذلك، وكان خلاصة رأي توماس ادواردز أن التسامح الديني هو أكبر خطة وضعها الشيطان[2].

بل حتىٰ جون لوك أشهر دعاة التسامح، والذي خصص رسالةً في إرساء مبدأ التسامح وبيان أسسه ودور الدولة فيه = كان ضد التسامح في أول أمره، وألف في ذلك رسالةً طالب فيها باستعمال العقوبات والقوة القاهرة ضد المخالفين؛ لأن القهر يرغم المخالف علىٰ الخضوع والإذعان[3].

من خلال ما سبق يتضح أن التسامح في بداية الديانة النصرانية يختلف عن التسامح في القرن السادس عشر الميلادي وما تلاه، ذلك أن التسامح في بدايات النصرانية لا يعدو أن يكون ممارسةً اجتماعية وفق ظروف ذلك الزمن، فهو أقرب إلىٰ

(١) انظر: مقدمة ترجمة د. عبد الرحمن بدوي لرسالة في التسامح لجون لوك (ص١٣-١٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٢٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص٤١-٤٣).



التعايش في ظل ما تقتضيه الممارسة السياسية في ظل الإمبراطورية الرومانية، في حين يلاحظ أن التسامح في عصر النهضة والإصلاح الديني نابعٌ من حاجةٍ ماسة اقتضتها ظروف الوقت نتيجة الحروب الطويلة التي عاناها الإنسان الأوربي جراء الاختلاف الطائفي، وانتقل البحث في التسامح من مجرد الممارسة إلىٰ التأصيل الفلسفي والمناداة بالتسامح علىٰ أسسٍ فكرية، والبحث عن شواهد دينية تدعم التسامح، باعتبار أن عدم التسامح يتناقض مع المحبة التي دعا إليها المسيح، وعلىٰ كل حال فالتسامح في المسيحية أمرٌ تمليه الظروف، وليس عقيدةً من عقائد النصارىٰ.

نخلص مما سبق إلىٰ أن التعددية الدينية هي امتداد لفكرة التسامح التي ظهرت في مطلع عصور النهضة العلمية، وكما يعبر سترومبرج: (لقد أسفرت تعددية الطوائف عن فرض التسامح فرضًا علىٰ المجتمع، وعلا صوت الرجل العلماني بين المتناظرين، وكان ينطلق في نقاشه من مبادئ بحثه، فلقد كان العلماني الإنكليزي يقول: إنه إذا أردنا لإنجلترا التقدم والازدهار فليس أمام بريطانيا إلا الاعتراف بحقائق الوضع القائم، والتوقف عن بذل أي مجهود يرمي إلىٰ فرض مذهب واحد ووحيد علىٰ الدولة والمجتمع)[1]، فالمجتمع العلماني الذي يعيش في ظل الدولة المدنية الحديثة يتيح قضية الدين إلىٰ الشعب دون إلزام، وإذا كانت الحرية من أهم أسس الدولة المدنية فإنها تقتضي الوقوف بموقف الحياد تجاه الأديان، ذلك أن الإلزام بدين من الأديان ينافي مقتضىٰ الحرية، وبهذا تم القضاء علىٰ فكرة الانحصارية الدينية، وفتح المجال أمام التعددية الدينية.

---

(١) تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، رونالد سترومبرج، ترجمة أحمد الشيباني، دار القارئ العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م، (ص١٠٨).

وفي سياق الحديث عن التسامح الذي كان نتيجة الإصلاح الديني نلحظ أنه يتم التعويل كثيراً على الإصلاح الديني الذي ظهر في القرن السادس عشر الميلادي، بحيث يعتبر المقدمة ومفتاح الطريق أمام التعددية الدينية، على نحو تعبير ريتشارد تارناس حول مفارقة الإصلاح الديني، و(أن طابعه الأساسي كان دينياً على نحوٍ شديد الكثافة والغموض، فإن تأثيراته النهائية في الثقافة الغربية كانت معلمنة بعمق، وبأشكال متعددة متبادلة التعزيز، وحين نجح الإصلاح الديني في إطاحة مرجعية الكنيسة الكاثوليكية اللاهوتية -وهي المحكمة العليا المعترف بها بالنسبة إلى المعتقدات الدينية الجامدة- إنما فتح الطريق في الغرب أمام التعددية الدينية، فنزعة الشك الدينية، وصولاً آخر الأمر إلى الانهيار الكامل للنظرة المسيحية إلى العالم)[1].

ولا يخفى أن الأحوال والظروف هي التي توجه طبيعة المجتمع ومدى تقبله للأفكار الجديدة، ففي القرن السادس عشر الميلادي لم يكن طموحهم آنذاك الوصول إلى الحرية الدينية، وإنما أقصى ما كانوا يطالبون به هو التسامح، إذ الغالبية العظمى ذلك الوقت من علمانيين ورجال إكليروس ما تزال متمسكة بمثال وحدة العقيدة والعبادة، والقضية تكمن بالنسبة إليهم في كثرة الانقسامات الطائفية والكنائس الجديدة التي تلت عملية الإصلاح الديني، فعلى أي أساس يتم التعامل معهم؟ وهل هم هراطقة أم لا؟، (أما في عصرنا فأكثر ما يدور الحديث عن الحرية الدينية، بسبب نزعة التعلمن الضاربة في معظم الدول، لذا كان من الطبيعي ألا يطالب المسيحيون

---

(١) آلام العقل الغربي، ريتشارد تارناس، ترجمة فاضل جتكر، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث «كلمة»، ومكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، (ص٢٨٧).

ورجال الدين بشكلٍ عام بالتسامح بل بالحرية، من هنا اكتسبت كلمة «تسامح» في نظر كثيرين صفةً بائدة ومستهجنة، علىٰ أنها تبقىٰ تذكر المسيحيين المنهمكين بمسألة الوحدة الدينية أكثر من أي وقتٍ مضىٰ بالطبيعة الشاذة لانقساماتهم الحاضرة)[1].

في العصر الحاضر قد تم تجاوز التسامح واعتباره أمراً تاريخياً جرا في ظروف عصر الإصلاح الديني، ثم تطور الأمر ليمتد إلىٰ نظريات حديثة تناقش طبيعة العلاقة مع المخالف دينياً وعرقياً وسياسياً وعلىٰ أي أساس يجب أن يتم، إذ التسامح بحد ذاته لم يعد كافياً مع التطورات الكبيرة الحاصلة في عالم اليوم ليمكن دمج الآخر في فضاء العلمانية ومنتجات الحداثة، ومن هنا ظهرت نظريات جديدة من قبيل نظرية التواصل[2]

(١) تاريخ التسامح في عصر الإصلاح لجوزيف لوكلير (ص١١١٧).

(٢) نظرية التواصل من النظريات الرائجة في العصر الحاضر، والتي اشتهرت علىٰ يد يورغن هابرماز، وهي نابعة في الأصل من مفهوم العقلانية أحد المفاهيم المركزية في السياق الغربي، والتي تتشكل علىٰ الدوام لتأخذ صوراً وأشكالاً متنوعة؛ عقلانية أداتية، وعقلانية نقدية، وعقلانية تواصلية، وبإجمال فإن فكرة التواصل عند هابرماس تشير إلىٰ ذلك التفاعل الذي يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والإنسانية بعموم في حقبةٍ تاريخية ما بواسطة الرموز، والتي تخضع للمعايير التي تحدد تطلعات أفراد المجتمع وتصوغ فهمهم لذواتهم، وذلك في المجال الأخلاقي والجمالي والسياسي؛ قصد تحقيق التفاهم والاتفاق، ولهذا يستبعد تماماً الإكراه والعنف والسيطرة؛ لأن الفعل التواصلي عند هابرماس يرتكز علىٰ مقاربة تهدف إلىٰ تحقيق اتفاق مبني علىٰ قناعات متبادلة بين أفراد المجتمع، فيتحقق إجماع عقلاني يغير مسار العقلانية الأداتية إلىٰ العقلانية التواصلية. انظر: النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلىٰ أكسل هونيث، د. كمال بومنير، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م، (ص٣٤).



والاعـتراف[1]، والتـي تنطلـق مـن معالجـة الإشـكاليات الاجتماعيـة والأخلاقيـة والـسياسية، ولا تنـاقش المـسألة الدينيـة بتاتـًا؛ ومرجـع ذلـك إلـىٰ أن رواد المدرسـة النقدية الفرانكفونية ينطلقون من وجهة يسارية ماركسية قد تجاوزت ما يتعلق بالعقائد والأديان أساسًا، فهي لا تعترف بالدين أصلاً، إلىٰ أن وصل الأمر بالـدعوة الـصريحة إلىٰ التعددية الدينية.

والحاصل أن التعددية الدينيـة التـي ينـادىٰ بهـا اليـوم هـي امتـداد لفكـرة التـسامح الديني، إذ كانت حدود التسامح في عصر الإصلاح ومـا تـلاه في الفكـر الليبرالـي يـدور

(١) مفهـوم الاعـتراف مـن المفـاهيم المركزيـة في الدراسـات الفلـسفية والأخلاقيـة والـسياسية المعاصرة، وقد نشأ عند بول ريكور في كتابه «مـسار الاعـتراف»، وعنـد شـارل تـايلور «سياسـة الاعـتراف»، وأشـهر مـن نظَّـر لهـذا المفهـوم هـو أكسل هونيـث في كتابـه «الـصراع مـن أجـل الاعتراف»، وقد عـدَّ هونيـث مـشروعه في الاعـتراف هـو امتـداد وتوسـيع للمـشروع الفلـسفي الذي قام به هابرماز في نظرية التواصل، وخلاصة ما يدعو إليه هونيث ويؤكد عليه أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق كرامة الإنسان وضـمان حقوقـه الأساسـية والمـشروعة أخلاقيـًا وقانونيـًا وسياسيـًا إلا بواسطة مبدأ الاعتراف، فهي بذلك تلعب دوراً مهمـًا ومركزيـًا في إعـادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية قـصد التخفيـف مـن المعانـاة والظلـم الاجتمـاعي والـسياسي واللامساواة بين الناس، وكل أشكال الاحتقار والازدراء وغيرهـا مـن الأمـراض الاجتماعيـة، ووضع حد للصراعات الاجتماعية القائمـة علـىٰ الـسيطرة والهيمنـة والظلـم الاجتمـاعي، وفي هـذه الحـال يـستطيع الأفـراد تحقيـق ذواتهـم وهـويتهم، وذلـك مرهـون بتحقيـق ثلاثـة نمـاذج معيارية متميـزة للاعـتراف؛ وهـي الحـب والحـق والتـضامن، والنتيجـة مـن ذلـك تتحقـق قـيم العدالة وحقوق الإنسان والحرية في إطار الاعتراف المتبـادل. انظـر: النظريـة النقديـة لمدرسـة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلىٰ أكسل هونيث، د. كمال بومنير، (ص١٠٣-١١٤).

مفهومه علىٰ التعامل مع الناس علىٰ أساس القانون الطبيعي بوصف الإنسان كائن حر بغض النظر عن دينه، فالدولة تقف موقف الحياد تجاه أديان الناس ومذاهبهم، فمستند الحرية لا يعود إلىٰ الدين وإنما بوصفه إنسانًا، وهذا واجب علىٰ الدولة؛ لأن الدولة تكونت للمحافظة علىٰ الحقوق الطبيعية للأفراد، وهذا ما يعني تنحية الدين عن مجال التأثير وإبعاده عن المركز إلىٰ الأطراف، كما نتج عنه إهمال الدين وتهميشه وإذابة الفوارق بين مختلف الأديان، إلىٰ أن وصل الحال بجعل الأديان سواسية من خلال فكرة التعددية الدينية، فالتسامح الديني قد كان مقدمةً مهمة وعتبةً للولوج إلىٰ عالم التعددية الدينية.

لقد كان لحقبة التنوير الأوربية دوراً مهمًا في تطوير مفهوم التسامح، حيث لم يعد التسامح تسامحًا مجرداً لا يغفل الأسئلة الأساسية تجاه الدين، بل تطور المفهوم إلىٰ تغير تام في القناعات والوعي الديني بعموم، وتبدلت العاطفة الدينية في حقبةٍ سابقة والتي كانت وقود الحروب الدينية إلىٰ روح دينية جديدة، نابعة من مبدأ حرية الإيمان والضمير، والتي تمت بعد تغيرٍ تام في القناعات والأهداف الدينية[1]، ومن أوضح صورها ما نجده في التعددية الدينية، حيث تمثل طوراً جديداً في فلسفة الدين، لينتقل التسامح من الممارسة المجردة التي تتضمن الإقرار بالحدود الواضحة بين الأطراف المتسامحة إلىٰ الذوبان في فضاء واسع يجمع الكل باسم التعددية.

***

(١) انظر: فلسفة التنوير، إرنست كاسيرر، ترجمة إبراهيم أبو هشهش، المركز العربي للأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٨م، (ص٢١٥).



المبحث الثاني
الدولة المدنية الحديثة

بعد أن عانىٰ المجتمع الأوربي من تسلط الكنيسة وهيمنتها قرون طويلة، ظهرت بوادر التمرد علىٰ الكنيسة والخروج من سيطرتها، وبما أن الكنيسة متحالفة مع الحكام، فقد كان التمرد شاملاً للكنيسة وللحكام المتواطئين معها، وهذا ما يشير إليه الشعار المرفوع في الثورة الفرنسية «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس»، ومن هنا ظهرت ملامح الدولة المدنية الحديثة التي تقوم علىٰ أسس جديدة تختلف عن الأسس التي قام عليها الحكم طيلة القرون الوسطىٰ، ومن الركائز الأساسية التي تخلصت الدولة المدنية منها سطوة الكنيسة، وقد ساهم التسامح الديني في إتاحة المناخ المناسب لتأسيس الدولة المدنية الحديثة، بحيث خفف التسامح الديني من وطأة الكنيسة، وتراجع دور الدين في سلطته علىٰ المجتمع شيئًا فشيئًا، وبهذا يمكن اعتبار التسامح الديني قد مهد لإلغاء الطابع الديني للدولة، وكلما زادت المطالب المدنية والضخ بمختلف منتجات الحداثة كلما تقلص الدين وتحجم أثره، وهذا ما نعيشه اليوم مع المطالبة بالتعددية الدينية، ففي القرن السابع عشر كان أفق النقاش محصوراً في التسامح الديني، كما كان الأفق الفكري محدوداً في بروز بعض المبادئ الفكرية للعلمانية والليبرالية، وما لبث الأفق يتوسع علىٰ مرور الزمن حتىٰ وصلنا إلىٰ التعددية الدينية.

إن الأثر الأكبر في بروز التسامح يرجع إلىٰ المذاهب الفكرية التي نشأت في الغرب، فقد بات مستحيلاً - داخل البيئة الغربية بعد عصر الإصلاح الديني - القول



بأن من الواجب علىٰ الدولة إكراه الناس علىٰ تبني مذهب واحد في الدين والأخلاق، لا سيما في الدول التي توزعتها مذاهب دينية متصارعة، ولقد أسفرت سيول الدماء وعمليات الاضطهاد آلاماً جسيمة في العقل الغربي، لكنها في المقابل أنتجت ردة فعل عميقة، اقتنع الناس من خلالها بضرورة وضع حد للتعصب الديني، وأن الدولة العلمانية القائمة علىٰ أسس جديدة هي وحدها القادرة علىٰ استعادة الأمن والنظام، وهكذا وجدت أوربا نفسها بعد انحسار الحروب الدينية أكثر استعداداً لانتهاج سبيل جديد في السياسة، فاطرحت الكنائس السياسية، ورأوا أن حلول السلام إنما تأتي علىٰ يد ملكية علمانية قوية وقادرة علىٰ الحفاظ علىٰ الأمن والنظام، وتتطلع إلىٰ ممارسة مبادئ تحافظ علىٰ كرامة البشر وتوفر التسامح الديني للمجتمع، (وهكذا نرىٰ أن التسامح الديني والدولة ذات السيادة، يسيران جنباً إلىٰ جنب طوال أكثر عقود القرن السابع عشر)[1].

من خلال العرض السابق لتاريخ التسامح الديني في الديانة النصرانية يتبين أن التسامح فكرة وظيفية تقتضيها الظروف السياسية والسياقات الزمانية، وقد وظفت العلمانية والليبرالية هذا المفهوم واستثمرته بشكلٍ كبير، فالعلمانية التي تقوم علىٰ أساس إقامة الحكم والجوانب السياسية بمعزل عن الدين اتكأت علىٰ فكرة التسامح، كما أن الليبرالية التي تعتمد علىٰ الحرية قد وظفت مفهوم التسامح لإرساء مبادئ الديموقراطية والدولة المدنية الحديثة، وقد خاض مفكرو الليبرالية طويلاً في قوانين الدولة الحديثة والدستور الذي تقوم عليه، ومن ذلك بحثهم في كيفية تحقيق العدالة

---

(١) تاريخ الفكر الأوروبي الحديث لرونالد سترومبرج (ص١٠٥).

داخل الدولة المدينة والتي تضم أناساً مختلفي الأديان والطوائف، فجون راولز مثلاً بحث في كتب مطولة إشكالية العدالة وكيفية تحقيقها، وتطرق لقضية التسامح، وكان مما أثاره في هذا الموضوع قوله: (لا بد من التمييز بين أسئلةٍ عديدة؛ أولاً هناك سؤال فيما إذا كانت طائفة غير متسامحة تمتلك أي حقٍ شرعي بالشكوىٰ إذا لم يتم التسامح معها، ثانياً تحت أي شروط تمتلك طوائف متسامحة حقاً بعدم التسامح مع غير المتسامح، وأخيراً متىٰ يكون لديها الحق بعدم التسامح معهم، من أجل أية غايات يجب ممارسته)[1]، واعتبر جون لوك أن الإنسانية والمدنية حقوقاً مقدسة لا تخضع للدين، ومما قرره في هذا السياق: (لا يحق لشخصٍ خاص بأي حالٍ من الأحوال أن يضر بأموال «خيرات» الغير المدنية أو أن يدمرها؛ بدعوىٰ أن هذا الغير يؤمن بدينٍ آخر أو يمارس شعائر أخرىٰ، إذ لا بد من المحافظة علىٰ كل حقوقه الإنسانية والمدنية باعتبارها حقوقاً مقدسة، إنها لا تخضع للدين، ويجب الاحتراز من ارتكاب أي عنف أو ضرر في حق هذا المسيحي وفي حق أي شخص غير مسيحي علىٰ السواء)[2]، وركز جون لوك في رسالته في التسامح علىٰ إشكالية التماس بين السلطة الكنسية وحدودها من جهة وبين سلطة الحاكم المدني وحدودها من جهةٍ أخرىٰ، وقرر في ذلك أن سلطة الدولة لا تتعلق إلا بالخيرات المدنية، وأنها مقصورة علىٰ رعاية شئون الدنيا، ولا يحق لها المساس بشيءٍ يتعلق بالآخرة، ونص علىٰ (أن السلطة المدنية لا ينبغي لها أن تفرض عقائد الإيمان بواسطة القانون المدني؛ سواءٌ

(١) نظرية في العدالة (ص٢٧٦).

(٢) رسالة في التسامح (ص٧٨-٧٩).



تعلق الأمر بالعقائد أو بأشكال عبادة الله)[1].

كما نجد أيضاً فيلسوف الليبرالية جان جاك روسو حينما أوضح الأسس التي تقوم عليها الدولة المدنية وطبيعة التعاقد القائم بين الناس يقرر أن لا فرق بين التسامح المدني والتسامح اللاهوتي، وأن من يفرق بينهما مخطئ، وأنه لا يمكن الفصل بين التسامحين، وعلىٰ هذا فيلزم عدم التسامح مع من لا يقر بهذا التسامح في ظل الدولة الحديثة، يقول: (لا يمكن أن يوجد دين قومي حصراً، فيجب أن يقع تسامح مع جميع الأديان التي تتسامح مع الأخرىٰ، ما دامت عقائدها غير ناقضة لواجبات الوطن، ولكن يجب أن يطرد من الدولة من يجرؤ أن يقول: «لا سلامة خارج الكنيسة» ما لم تكن الدولة هي الكنيسة، وما لم يكن الأمير هو الحبر، وعقيدة مثل هذه لا تكون صالحة في غير حكومة إلهية، وهي تكون ضارة في كل حكومة أخرىٰ)[2]، كما يمكن ملاحظة أن تقريره السابق يتضمن نقداً للمفهوم السائد في المسيحية والمعبر عنه بالانحصارية الدينية، والتي تعني حصر الخلاص في المسيحية دون غيرها من الأديان، وبنقد الانحصارية ينفتح الأفق إلىٰ القول بالتعددية الدينية، وهو ما ظهر بشكلٍ أوضح في العصر الحاضر.

إن من أهم الأسس التي قامت عليها الدولة المدنية الحديثة الوقوف بالحياد تجاه الدين، وترك الدين أمراً شخصياً للأفراد لا تتدخل الدولة في شأنه، وهو ما يتضمنه مبدأ المواطنة القائم علىٰ أساس علماني مدني يتطلع من المواطنة (التي تكتسب جاذبيتها من الفكرة الجذرية المتأتية من الثورة الفرنسية، التطلع للحياة معاً

(١) رسالة في التسامح (ص٧٢).

(٢) العقد الاجتماعي (ص١٦٣-١٦٤).



بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية والدينية والإتنية)[1]، وهو مرتبط بالمبدأ الذي دعا إليه سبينوزا الحق الطبيعي، وذلك حينما عالج الأسس التي تقوم عليها الدولة، وكان من التساؤلات المطروحة (أولاً: ما الحق الطبيعي لكل إنسان، بغض النظر عن الدين والدولة؟ أعني بالحق الطبيعي وبالتنظيم الطبيعي مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد، وهي القواعد التي ندرك بها أن كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتمياً علىٰ نحوٍ معين)[2]، كما ناقش سبينوزا أيضاً حال التداول السياسي وطبيعة العلاقة بين السلطات في الدولة الحديثة، وكان مما قرره في هذا الشأن أن الحل الأمثل يكمن في مبدأ الديموقراطية الذي يكفل للشعب حق اختيار كل شيء، والدين من ضمن الأشياء المتروكة للشعب، يقول: (ويسمىٰ نظام المجتمع الذي يتحقق علىٰ هذا النحو بالديموقراطية، فالديموقراطية هي اتحاد الناس في جماعةٍ لها حقٌّ مطلق علىٰ كل ما في قدرتها)[3]، وبعد أن أسس هذا المبدأ الذي يقضي بمرجعية الشعب لكافة شؤون الدولة، انتقل إلىٰ تأسيس مبدأٍ آخر يقضي بأن السلطة الحاكمة هي وحدها صاحبة الحق في تنظيم الشؤون الدينية وتفسير نصوصها، وأن الطاعة الحقيقية لله تحض علىٰ الاتفاق بين ممارسة العبادة الدينية وبين سلامة الدولة[4].

---

(١) معجم العلوم الإنسانية، جان فرنسوا دورتيه، ترجمة د. جورج كتورة، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث «كلمة»، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٩م، (ص١٠٢٢).

(٢) رسالة في اللاهوت والسياسة، باروخ سبينوزا، ترجمة حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا، جداول للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولىٰ عن جداول ٢٠١١م، (ص٣٩١).

(٣) المصدر السابق (ص٣٩٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص٤٤٥).



وهنـا نلحـظ مـستوىٰ الخطـورة الـذي وصـل إليـه سـبينوزا في جعلـه مبـدأ الديموقراطية المرجعية والحاكم علىٰ كافة شؤون الشعب، وعلىٰ الشؤون الدينية وتفسيرها علىٰ سبيل الخصوص، بحيث صار الدين منزوع القداسة، ويتم التعامل معه علىٰ أساس وظيفي يتحكم فيه وفق تأويلات السلطة.

وفي هذا السياق أيضـًا تجدر الإشارة إلىٰ الجهد الذي قام به توماس هوبز في القرن السابع عشر الميلادي بإرساء مبادئ الليبرالية، حيث قام الملك هنري الثامن بفصل النظام الملكي الإنجليزي عن روما والفاتيكان والبابا، وبطبيعة الحال كانت هذه القطيعة إبان الإصلاح الديني اللوثري، ولم يكن هنري آنذاك بروتستانتيـًا، وإنما كان يضطهد الكاثوليك والبروتستانت جميعـًا، وفي خضم تلك الصراعات فلم تكن الشرعية للملك مستتبة بسبب الانتماء الديني، حيث لم يكن لإنجلترا طابعـًا دينيـًا كما كان في السابق، وحينئذٍ صار علىٰ الملك هنري عندما أحدث القطيعة مع الفاتيكان وفصل شعبه عن الوصاية البابوية الرومانية الاعتماد علىٰ الدعم الشعبي والمشروعية الوطنية القومية، وفي هذه الأثناء رأىٰ هوبز أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ الهيبة العليا أو السلطة الملكية التي هي شرط السلام المدني في المجتمع تكمن في فصلها كليةً عن الدين؛ أي عن المذاهب والطوائف المسيحية المتصارعة، وبمعنىٰ آخر ينبغي جعل السلطة الملكية فوق السلطة الدينية، فهذا هو منطلقه الأولي والأساسي[1].

هكـذا كانـت الدولـة المدنيـة الحديثـة أساسـًا مهمـًا للتعدديـة الدينيـة، حيـث

---

(١) التاريخ الفكري لليبرالية، البروفيسور بيير مانن، ترجمة هاشم صالح، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٩هـ، (ص٨٢-٨٤).



استطاعت الدولة المدنية الحديثة استبدال مفهوم الإيمان الديني بمفهوم العقل، واستبدال مفهوم الإرادة الإلهية بمفهوم الإرادة الإنسانية، والتي أحدثت علمنة الفضاء السياسي، بمعنىٰ إحداث قطيعة بين السياسي والديني كنتيجة حتمية لبناء الدولة المدنية اللادينية وفرض سيادتها انطلاقـًا من مقتضيات وجودها، (فيكون انخراط أفراد المجتمع داخل الدولة المدنية إعلان صارخ دون مواربة لاستبدال الكنيسة بالدولة، رمز العلمنة السياسية الحديثة والكتاب المقدس بكتابه هو الأخلاق، وهو ما يعني بناء مشروعية معرفية عقلانية وسياسية ديمقراطية علمانية راديكالية، ترفض بكل جرأةٍ وصرامة أن تكون الدولة الحديثة متجذرة ومتأصلة في نظرية الحق الإلهي، وإنما هي دولة بمرجعية إنسانية بحتة، تقوم علىٰ إبرام ميثاق اجتماعي يتماهىٰ داخله السياسي والإنساني)[1]. بل إنه قد بلغ من غلو منظري الليبرالية أن منعوا من تبرير القوانين بالأسس الدينية، وهو ما يعدونه جانبًا من الحال الذي يجب أن يكون عليه الدين في الديمقراطيات التعددية، فهم وإن أقروا بأن المعتقدات الدينية الشاملة قد تكون صالحةً لتحفيز الفعل السياسي، غير أنه فيما يتعلق بتبرير القوانين فلا يسمح بغير الأسباب العلمانية؛ وذلك لإمكان أن يعتنق بعض المواطنين أديانـًا غير متوافقة أو لا يعتنقون الأديان أصلاً، وبالتالي فالعدالة تقتضي أن لا يفرض تشريع يرتكز علىٰ الدين بالنسبة للناس الذين لا يشاركون الدين[2].

---

(١) في سؤال العلمانية، الإشكالات التاريخية والآفاق المعرفية، إشراف البشير ربوح، تصدير د. محمد سبيلا، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٥م، (ص٦٨).

(٢) انظر: اللاهوت المعاصر (ص٣٧١).

فظهر مما تقدم أن الدولة المدنية الحديثة بأسسها اللادينية قد مهدت أرضيةً مناسبة لفكرة التعددية الدينية، حيث استفاد دعاة التعددية الدينية من المكتسبات السابقة للفكر الغربي الحديث، وكان من أهم تلك المكتسبات في نظرهم أن الدولة الحديثة قد بنيت علىٰ أسس وقواعد لا تتماشىٰ مع الإيمان بالعقيدة الدينية، وأن إتاحة الحرية الدينية بحيث تكون مكفولةً للشعب يتضمن الإقرار بمبدأ النسبية، وأن الحق لا ينحصر في دينٍ محدد فضلاً عن طائفةٍ معينة، وهو ما يعتبر الأساس الفلسفي الذي انطلق منه دعاة التعددية الدينية، فإذا كان الحق نسبيًا، وكل دين من الأديان يمتلك طرفًا من الحقيقة، وكل الأديان تتوجه إلىٰ الحق بالعبادة، فالنتيجة حينئذٍ أن كل الأديان مكفولٌ لها حق الخلاص يوم القيامة، هكذا يتم تصوير القضية وفق فكرة التعددية الدينية.

فالمقصود أن فكرة الليبرالية والحرية التي تقوم علىٰ أساسها الدولة المدنية الحديثة فكرةٌ فاسدة في أساسها، إذ الحرية لها مجالها المتاح لها شرعًا وعقلاً وفطرةً، أما في الجانب الديني ففي إتاحة الحرية الدينية وعدم التدخل بها يتضمن إقراراً صريحًا بأن الدين ليس مكونًا من مكونات الدولة والمجتمع، وانتقال الدين من المركز إلىٰ الهامش، كما أن موقف الدولة الحديثة الحيادي تجاه الدين يتضمن النظرة النسبية للأشياء، وأن الحقيقة لا يمكن لأحد ارتهانها أو التفرد بها، وهذا يعني ضياع الحقيقة وتشظيها، وأن الله -تعالىٰ عن قولهم- ترك الناس بلا هدىٰ ولا رسول ولا كتاب يرشدهم إلىٰ طريق النجاة.





المبحث الثالث
النزعة النسبية

امتداداً للأسس السابقة وفي ظل تلك الأجواء التي عمت المجتمع الأوربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهرت بوادر النزعة النسبية، خصوصاً مع انتشار الفكر الليبرالي وقيام الدولة الديموقراطية الحديثة، حيث انتقلت البيئة الأوربية من الإطلاق زمن القرون الوسطىٰ إلىٰ النسبية في العصر الحديث، وأضحىٰ كل شيء قابل للتشكيك والاحتمال؛ لعدم وجود صياغة مقبولة للحقيقة، في حين سيطرة النظرة النسبية للأشياء مؤخراً بفعل التطورات الحديثة للعلوم، كما أورثت نسبية الفيزياء علىٰ يد آينشتاين(١) تأثيراً سلبياً في تعميق الرؤية النسبية خارج الإطار العلمي إلىٰ كافة المناحي الدينية والميتافيزيقية كنتيجةٍ فلسفية لنظريةٍ علمية، وقد أشار كرين برينتون إلىٰ بدايات ظهور النزعة النسبية قبل فشوها في البيئة الغربية، كما أشار إلىٰ ارتباطها بمجموعة من المفاهيم الحديثة التي برزت في عصر النهضة، وأن السياق الغربي في مطلع القرن الثامن عشر كان بحاجةٍ إلىٰ محاولة عقلنة أو تبرير التسامح الديني من

(١) ألبرت آينشتاين، فيزيائي أمريكي من أصل ألماني، ابتدأ بحوثه الفيزيائية عام ١٩٠٥م، أسس النظرية العامة والنظرية الخاصة في النسبية، حيث طبق أولاً النسبية علىٰ مجال الظاهرات البصرية والكهرطيسية بعد أن كانت قاصرة علىٰ مضمار الميكانيكا، ثم في عام ١٩١٤م صاغ نظرية النسبية العامة لتشمل الكون المتحرك بأسره وطبق القوانين الفيزيائية علىٰ معطيات الزمان والمكان. انظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، دار مدارك للنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٧م، (ص١٧-١٨).



خلال النسبية، يقول: (القضية الثالثة – والتي كان يؤمن بها قلة من الناس في تلك السنوات الأولىٰ – والتي تقضي بأن ليس ثمة شيء اسمه الحقيقة أو اليقين في مثل هذه الأمور، وأن الحقيقة دائمـًا نسبية، ومن ثم لا الوحي ولا التفكير أو الدراسة ستصل بنا إلىٰ حقيقةٍ مطلقة)[1].

وقد عبرت بـ«النزعة» لأن النسبية في هذا السياق لا تتمثل وفق مذهبٍ خاص، وإنما هي طريقة في التفكير والنظر إلىٰ الأمور، ويمكن تعريف النسبية بأنها مجموعة رؤىٰ تنكر المنظورات المطلقة ووجهات النظر الكلية، وتزعم بأن الأحكام المعيارية ليست بذات قوة خارج سياق أو إطار محدد، فهي غير قابلة للتعميم والإطلاق؛ وذلك لعدم وجود منظور ورائي أو فوقي يحتكم إليه ويقيم من خلاله، والمجال الأساسي لنزعة النسبية هو في المعرفة، كما اخترقت مجال الأخلاق لتنشئ النسبوية الأخلاقية التي ترىٰ أن فكرة الخير والشر تتقلب بتقلب الأزمان والمجتمعات، وهكذا غدت النسبية شاملة لكل معرفة بشرية[2].

إن النسبية في علاقتها بالتعددية الدينية تتجلىٰ من خلال رؤية منظري التعددية للأديان بمنظار النسبية، والوقوف علىٰ مستوىٰ واحد تجاهها كلها، بحيث يمتنع

(١) تشكيل العقل الحديث، كرين برينتون، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر ٢٠٠٤م، (ص١٠٧).

(٢) انظر: موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، (٣/ ١٢٠١)، وفلسفة العلم من الألف إلىٰ الياء، ستانس بسيلوس، ترجمة صلاح عثمان، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٨م، (ص٣١٦).



- علىٰ رأيهم - امتلاك دين من الأديان للحقيقة؛ وذلك لتشظي الحقيقة الناتجة عن النزعة النسبية، الأمر الذي أتاح لدعاة التعددية فرصة طرح الفكرة وتسويقها بهذا الاعتبار، وهذا مرتبط بأمرٍ آخر مهم، وهو أن الحقيقة لديهم هي الإله، بينما الأديان تمثل وسائل وأدوات للوصول إلىٰ الإله، ولا يمكن تفضيل وسيلةٍ علىٰ أخرىٰ؛ لعدم إمكان بلوغ الحق في ذاته، وقد قرر هذه الفكرة جون هيك، وهو قد اقتبسها من كانط، وهي تمثل جانبًا من جوانب النسبية.

إن نسبية المعرفة عند كانط تقرر التفريق بين مستويين من مستويات المعرفة، الظواهر والأشياء في ذاتها، يقول كانط: (إن كل حدسنا ليس سوىٰ تصور للظاهرة، وإن الأشياء التي نحدسها ليست في ذاتها علىٰ نحو ما نحدسها، ولا علاقاتها قائمة في ذاتها علىٰ نحو ما تظهر لنا، وإنا إذا نسخنا ذاتنا أو حتىٰ مجرد القوام الذاتي للحواس بعامة، فسيختفي كل قوام الأشياء وكل علاقاتها في المكان والزمان، بل المكان والزمان عينهما؛ لأنها بما هي ظاهرات لا يمكن أن توجد في ذاتها، بل فينا وحسب، أما ما قد تكون عليه الموضوعات في ذاتها وبمعزل عن قدرة تلقي حساسيتنا فهو ما سيظل مجهولًا تمامًا بالنسبة إلينا، فنحن لا نعرف سوىٰ نمط إدراكها -وهو نمطٌ خاص بنا-)[1]، فالظواهر هي ما يظهر للعيان الحسي، وكما يعبر كانط أن المظاهر من حيث يفكر فيها علىٰ أنها موضوعات تتفق مع وحدة المقولات، أما الأشياء في ذاتها فليست مدركًا للمعرفة، ويمتنع ادعاء معرفة شيء ما دام خارجًا عن النطاق الحسي، وعلىٰ ذلك فيستحيل الحصول علىٰ يقين نظري في موضوعات من قبيل وجود الله

(١) نقد العقل المحض، عمانوئيل كنط، ترجمة موسىٰ وهبة، مركز الإنماء القومي، (ص٦٩).



والحرية الإنسانية والطبيعة المتناهية أو اللامتناهية للعالم.

وحاصل تمييز كانط بين مستويي المعرفة أن الظواهر هي وحدها المدركة بالتجربة الحسية، وبجانبها توجد الأشياء في ذاتها، والتي يمتنع أن تكون موضوعاً للمعرفة الذهنية، وفي هذه الحال يتعذر تطبيق المقولات عليها؛ لأن المقولات لا قيمة لها خارج العيان الحسي، فالعالم المعقول لا يمكن من خلال العقل النظري الإحاطة بحقيقته، فهو إذن يختلف اختلافاً جذرياً عن العالم الحسي[1].

عند هذه النقطة ينطلق جون هيك في تقريره لفرضية التعددية الدينية، حيث يجعل الإله شيئاً في ذاته لا تطاله المعرفة البشرية، وكافة الأديان إنما هي ظواهر يمتنع عليها تحصيل المعرفة المطلقة، وبهذا تكون الأديان سواسية، لا مزية لبعضها علىٰ بعض حتىٰ يختص الخلاص بأحدها دون البقية، وهنا تبرز النزعة النسبية مرتكزاً في الدعوة إلىٰ التعددية الدينية، يقول جون هيك: (إذا افترضنا أن الحق واحد، لكن فهمنا البشري له متعدد ومتنوع، نكون قد وضعنا الأساس لفرضية أن التيارات المختلفة للخبرة الدينية تمثل إدراكاً متنوعاً لنفس الحقيقة المتعالية اللامحدودة التي تفهم بطرق مختلفة علىٰ نحوٍ مميز من قبل عقليات بشرية مختلفة، تتشكل من حضاراتٍ تاريخية مختلفة... وفر إيمانويل كانت - دون أن يقصد ذلك - إطاراً فلسفياً يمكن أن تتطور ضمنه فرضيات كتلك التي ذكرت، حيث ميز بين العالم كما هو في ذاته،

(١) انظر: فلسفة كانط، إميل بوترو، ترجمة د. عثمان أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م، (ص١٢٨)، وإمانويل كنت، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧٧م، (ص٢٦٥-٢٦٩).



والعالم كما يتبدَّىٰ للوعي الإنساني - الذي يسميه عالم الظواهر -... فهل يمكن تبني التمييز الكانتي الواسع بين العالم في ذاته والعالم كما يبدو لنا من خلال أدواتنا المعرفية، وتطبيقه علىٰ العلاقة بين الحقيقة المطلقة والإدراك البشري المتفاوت لتلك الحقيقة؟ إذا كان الأمر كذلك علينا أن نعتبر أن الإله الموجود في ذاته واحد، وأن الإله كما يتبدَّىٰ لنا متعدد ومختلف)[1].

ظهر مما تقدم أن النزعة النسبية في مجال المعرفة مستندٌ مهم بنىٰ عليه جون هيك فرضيته للتعددية الدينية، كما اتضح مدىٰ الاتصال الوثيق بين الأفكار والنزعات التي تظهر في تاريخ الفكر الغربي الحديث، إذ كانت النسبية نتيجة حتمية للإيغال في الفلسفة التجريبية وسيطرتها علىٰ كافة مناحي الحياة، وتقديم النتائج الحديثة للعلوم كمنهج يشمل الدين وسائر الغيبيات، ولذلك جاءت النسبية مهاداً لفرضية التعددية لتدحض الاعتقاد بواحدية الحق، وأن كل الأديان سواسية في إيصالها للخلاص، كما سبق أن أتيحت الحرية الدينية للأفراد بناءً علىٰ النظرة النسبية لمدىٰ أحقية دين من الأديان، وفي العصر الحاضر فشت موجة ما بعد الحداثة لتصل بالفكر الغربي إلىٰ العدمية وانعدام المعايير والحقائق الموضوعية نتيجة تمكن النزعة النسبية من العقل الغربي المعاصر.

❋ ❋ ❋

---

(١) فلسفة الدين لجون هيك (ص١٧٨-١٧٩).



المبحث الرابع
الإلهيات المسيحية الحديثة

منذ أن ظهر عصر الإصلاح الديني وبروز طائفة البروتستانت دخلت الديانة النصرانية في مرحلةٍ جديدة من التطور والتشكل وفقًا للمتغيرات والظروف التي تمر بالعالم الغربي، لقد أحدث مارتن لوثر والإصلاحيون معه زعزعةً في كثيرٍ من المفاهيم السائدة في القرون الوسطىٰ، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي وما بعده دخلت الكثير من التأويلات علىٰ المسيحية والتنقيحات المتأخرة لنصوص العهد الجديد، كما ظهرت مجموعة من الكنائس الجديدة التي تحمل آراءً مختلفة عن السابق تجاه ذات العقيدة النصرانية وما يتعلق بالإله والمسيح ونحو ذلك، وهو ما يمثله بوضوح اللاهوت البروتستانتي بمختلف تطوراته المعاصرة، فهو يسعىٰ إلىٰ صنع مسيحية متصالحة مع التطورات الفكرية والصناعية التي يشهدها العالم الغربي، كما أنه متأثر بدرجةٍ كبيرة بمختلف التيارات والمذاهب كالعلمانية والليبرالية والحداثة والوجودية وغيرها، ذلك أن هذه المذاهب عندما نشأت عُدت مصادمة للدين وتريد أن تتبوأ السيادة محل الكنيسة المهيمنة قرون طويلة، ومن هنا نشط علماء اللاهوت وخصوصًا من البروتستانت للعمل علىٰ إحداث إلهيات جديدة تستوعب هذه المذاهب، وتجعل الإنسان الغربي الحديث يعيش العلمانية والحداثة دون أن يكون مهرطقًا، كما أنها تنطلق من رؤيةٍ أيديلوجية تتهم سلطة الكنيسة ولا تعتمد المرجعية الدينية المسيحية أساسًا، وإنما منطلقها من الأدوات المنهجية الحديثة، وذلك من خلال عدة آليات كالهرمنيوطيقا ونزع الأسطرة وغيرها بحيث



تفسر الكتاب المقدس تفسيراً موافقاً للإنسان الذي يعيش في فضاء الحداثة ومنتسباً إلىٰ المسيحية في الوقت ذاته دون أن يشعر بالتناقض.

وحين الكلام علىٰ التطورات الحديثة للاهوت المسيحي نلحظ كيف تم تحويل الدين من ظاهرة شعبية تهيمن علىٰ حياة الإنسان المسيحي في القرون الوسطىٰ بكافة تفاصيل حياته، إلىٰ أن أصبح الدين مجرد خيار شخصي وتجربة روحية ذاتية تتمحور علىٰ باطنية الحقيقة الدينية لدىٰ الفرد، وقد تم ذلك من خلال أدوات اللاهوت الحديث الصادر من رؤية معلمنة، وهذا ما يوضحه نص ريتشارد تارناس حينما وازن بين الإصلاح الديني وبين المكتشفات العلمية الحديثة، يقول: (وفي أثناء عملية التحول والرجحان تلك كان إيمان الغرب سيتعرض هو نفسه لعملية تحول وإعادة تحالف مع الطرف المنتصر، وعلىٰ المدىٰ الطويل كان من شأن إعادة تأسيس لوثر الحماسية لتدين قائم علىٰ أساس الكتاب المقدس أن يساهم في مضاعفة زخم نقيضه العلماني. انطوىٰ الإصلاح الديني علىٰ تأثير آخر في العقل الحديث كان مناقضاً للأصولية الأرثذوكسية المسيحية، فدعوة لوثر إلىٰ أولوية استجابة الفرد الدينية كان من شأنها أن تفضي تدريجياً أو علىٰ نحوٍ محتوم إلىٰ إحساس العقل الحديث بباطنية الحقيقة الدينية، بفردانية الحقيقة الأخيرة، وبالدور الطاغي الذي تضطلع به الذات الشخصية في تحديد الحقيقة وحسمها، ومع مرور الوقت بات مبدأ التبرير البروتستانتي عبر إيمان الفرد بالمسيح يبدو أكثر تأكيداً لإيمان الفرد منه للمسيح... تزايدت صيرورة الذات معيار الأشياء؛ ذاتية التحديد وذاتية التشريع والشرعنة، تزايدت صيرورة الحقيقة حقيقة كما تعيشها الذات وتختبرها، وهكذا فإن الطريق التي دشنها لوثر كانت ستعبر ربوع نزعة التقوىٰ والورع إلىٰ فلسفة النقد الكانطية والمثالية

الفلسفية الرومنطيقية، وصولاً آخر المطاف إلىٰ الذرائعية البراغماتية الفلسفية والوجودية أواخر الحقبة الحديثة)[1].

في النص السابق إشارة إلىٰ قضية مركزية بالغة الأهمية حينما نتحدث عن التطورات في الديانة النصرانية، حيث ألمح تارناس في نصه السابق إلىٰ أن حركة الإصلاح الديني التي تمت علىٰ يد مارتن لوثر ومن معه قد أثمرت نتائج بعيدة الغور في تشكيل بوصلة الغرب، فما يعيشه اللاهوت المعاصر من قراءات جديدة للدين تتماشىٰ في ظل العلمانية وما بعد الحداثة إنما مرجعه إلىٰ عوامل متعددة غايةً في التعقيد، ومن رحم هذه العوامل خرجت سلسلة متلاحقة من النتائج بمختلف الأصعدة ذات التأثير العلماني المتزايد، حيث تم أولاً تأسيس كنائس منفصلة متماهية مع الدول، ثم جاء فصل الكنيسة عن الدولة، والتسامح الديني، وأخيراً هيمنة المجتمع العلماني الكاملة، ومن رحم الإصلاح أيضًا خرجت ليبرالية العصر الحديث التعددية القائمة علىٰ التسامح، والنتيجة من هذا أن المفارقة وقعت حينما كان للإصلاح الديني آثاراً غير متوقعة ومتناقضة دافعةً باتجاه العلمنة[2].

وفي هذا السياق يأتي الحديث عن اللاهوت الليبرالي، فإن الليبرالية البروتستانتية كانت مؤثرة في الحداثة، والحداثة المقصودة هنا التي تزامنت مع حركات الإصلاح الديني، والتي تركز علىٰ الحاجة إلىٰ الدين لكي يلائم بذاته حقائق العالم الحديث، ومن هنا فإن التعددية الدينية نتيجة لليبرالية البروتستانتية التي تستلزم ما يلي:

---

(١) آلام العقل الغربي (ص٢٩١).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٢٩٢).

١- تفسيراً غير أورثوذكسي للنصوص المسيحية المقدسة والعقائد المسيحية؛ وذلك من أجل جعل الخلاص متاحـًا بمسالك أخرىٰ غير المسيحية.

٢- نزعةً شكية تجاه الحجج العقلانية التي تقدم لإثبات تفرد العقائد المسيحية.

٣- التوجه ناحية المبادئ الأخلاقية الحديثة في التسامح ورفض إلحاق الضرر والأذىٰ بالآخرين.

٤- التأكيد علىٰ العناصر المشتركة في الإيمان الديني الشخصي، وعلىٰ وجه الخصوص ذلك التحول الجوهري نحو النهائي، حيث تكون التعبيرات الخارجية للإيمان في القانون الديني والشعائر والمذهب اللاهوتي عناصر ثانوية.

والنتيجة من ذلك أن التعددية الدينية حركة لاهوتية أساسها روح الليبرالية الحديثة، وهي نتيجة مباشرة لليبرالية البروتستانتية، كما أنها في الوقت ذاته معبرة عن الثقافة الأوربة العلمانية في موقفها من المسيحية، فالتعددية الدينية برمتها تدور في فلك المركزية الأوربية، والاستجابات التي قامت بها المسيحية لمتطلبات النزعة العلمانية الغربية[1].

وقد انتسب إلىٰ اللاهوت الحديث جماعة من اللاهوتيين، كان من أبرزهم بولتمان المتأثر بالأفكار الوجودية، والذي اعتمد علىٰ منهج النقد التاريخي ونزع الأسطرة عن العهد الجديد، ومنهم كذلك بول تيليش وهو كسابقه متأثر بالوجودية،

(١) انظر: التعددية الدينية واللاهوت العولمي في فلسفة الدين عند جون هيك، دراسة نقدية مقارنة، أ.د. أحمد محمد جاد عبد الرازق، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية ٢٠٠٥م، (ص٦).

وتتلخص رسالته في أن وظيفة اللاهوت هي بيان حقيقة رسالة المسيح وتفسيرها للجيل الجديد، بحيث يتم المحافظة علىٰ حقيقة رسالة المسيح وتقديمها بشكل متناسق ومواكب للعصر الحديث. يعتقد بول تيليش أن اللاهوت واقعٌ بين قطبين: الحقيقة الأزلية والموقع الزماني الذي يجب أن يستوعب الحقيقة الأزلية ويقر بها، كما يرىٰ أن كثيراً من مناهج علم اللاهوت عجزت عن تحقيق التوازن بين هذين القطبين، ومن هنا دعا تيليش إلىٰ أنه ينبغي للاهوت المسيحي أن يتعلم التحدث باللغة الثقافية التي يعاصرها، وهو ما أسماه باللاهوت الدفاعي، ولا يقصد بذلك اللاهوت القديم الذي رفضه العصر الحديث، والذي يقوم بالمدافعة عن ثوابت الكنيسة التي رفضها الفكر الجديد، وإنما اللاهوت الدفاعي الذي عناه تيليش هو منهج يروم التقريب بين رسالة المسيح الأزلية وظروف العصر الجديد(1).

إن الإلهيات المسيحية الحديثة ركن مهم وداعم أساس للمذاهب الفكرية الحديثة التي شكلت العقل الغربي الحديث، بحيث استطاعت إبقاء الإيمان المسيحي بالرغم من منتجات العلمانية والحداثة التي تقوم علىٰ أسس لا دينية، ومن هنا نشأ اللاهوت الليبرالي الذي مهمته الرئيسية نقد المصادر التاريخية للإيمان المسيحي، بالاعتماد علىٰ منهج النقد التاريخي، واستخدام أساليب التأويل والتفسيرات الجديدة بدافع نزع الميثولوجيا والخرافة عن العقائد التقليدية، ذلك أن عقل الإنسان حر وقادر علىٰ إدراك الأفكار اللاهوتية وبإمكانه أن يغير كل الحقائق العقائدية التي اصطبغت بالقداسة مع مرور الزمن، وبذا صار الليبراليون علىٰ أتم

(١) انظر: اللاهوت المعاصر (ص٢٨٩-٢٩٠).

الاستعداد من أجل التضحية بأيٍ من مفردات الدين القديم للموائمة مع مقتضيات الفكر الجديد، والغاية من ذلك أن تعرض المسيحية في صورةٍ يتمكن العالم الحديث من فهمها واستيعابها[1].

من خلال ما سبق يتبين أن اللاهوت الجديد يمر بتحديثٍ مستمر وفقًا للظروف والسياقات التي يمر بها الفكر الغربي، بحيث يكون مواكبًا للمذاهب الجديدة وتطوراتها مهما كانت تقوم علىٰ أسس إلحادية لا دينية، يسعىٰ لذلك بشتىٰ الوسائل والسبل تحت مسمىٰ الأدوات المنهجية العلمية الحديثة لقراءة النص الديني، وهو ما تمثله البروتستانتية بشكلٍ واضح، حيث إنها تتمتع بقدرةٍ عالية علىٰ التكيف واستيعاب الأفكار والنزعات الجديدة، كما أنها في الوقت ذاته تسعىٰ إلىٰ التخلص من الإرث التاريخي المصطبغ بالكنيسة علىٰ مر القرون، وتعلن التخلي عن الشكل التاريخي للكنيسة[2].

إلىٰ أن نصل في العصر الحاضر إلىٰ دعوة التعددية الدينية التي لاقت هي الأخرىٰ تأويلاً لدىٰ اللاهوتيون الجدد، فقد كانت المسيحية مبادرةً من بين الأديان في التقدم بخطوات جادة تجاه نفي الانحصارية الدينية في المسيحية، حيث كان من ضمن القرارات التي أعلنها مجمع الفاتيكان الثاني عام (١٩٦٢-١٩٦٥م) إمكان خلاص المخلصين من أتباع الديانات من غير المسيحيين، بحيث لا تنحصر دائرة الخلاص في النصارىٰ فقط، فقد جاء في أول دساتير المجمع: (بيد أن تدبير الخلاص

(١) انظر: اللاهوت المعاصر (ص٢٨١-٢٨٢).

(٢) انظر: فلسفة التنوير (ص٢١١).

يشمل أيضـًا أولئك الذين يؤمنون بالخالق، وأولهـم المسلمون الذين يعلنون أنهم علىٰ إيمان إبراهيم، ويعبدون معنا الله الواحد الرحمن الرحيم، الـذي يـدين النـاس في اليـوم الآخر)، كما جاء أيضـًا: (والكنيسة الكاثوليكية لا تنبذ شيئـًا مما هـو في هـذه الـديانات حقٌ ومقدس، وتولي تقديرها باحترامٍ صادق هذه الطرق المسلوكة في العمل والحياة، وهذه القواعد والتعاليم التي وإن اختلفت في أمورٍ كثيرة عما تقـول بـه وتعلمـه تحمـل غير مرةٍ قبسـًا من شعاع الحقيقة التي تنير جميع الناس...)[1].

بهذا يتضح ما للإلهيات المسيحية الحديثة من دور كبير في التقدم بخطوات كبيرة تجاه الدفع بالتعددية الدينية، ونفي الانحصارية الدينية السائدة لـدىٰ الفكـر المـسيحي القديم بحصر الخلاص فيهم، وهنـا يـبرز وجـه كـون اللاهـوت المعاصـر أساسـًا مـن أسس التعددية الدينية، حيث لم تزل الإلهيات المـسيحية الحديثـة بـاختلاف مدارسـها ومناهجها مواكبةً لمستجدات الفكـر الغربـي ومنتجـات الحداثـة بأسـمائها وشـعاراتها المختلفة، وما التعدديـة الدينيـة إلا واحـدةً مـن تلـك المنتجـات الجديـدة التـي ليـست بغريبـة علىٰ الفكـر الغربـي، وإنمـا هـي منسجمة مـع واقـع العلمانيـة والدولـة المدنيـة الحديثة، ولذا نجـد اللاهـوت المـسيحي متفـاعلاً مـع نفـي الانحـصارية الدينيـة ليفـتح الأفق واسعـًا تجاه التعددية الدينية.

بل إن جون هيك أبرز منظر للتعددية الدينية قرأ قرار مجمـع الفاتيكـان في صـالح

(١) المجمع الفاتيكاني الثاني، دساتير، قرارات، بيانات (٥٢)، بواسطة دعوة التقريب بين الأديـان، دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية، د. أحمد القاضي، دار ابن الجـوزي، الطبعـة الأولـىٰ، ١٤٢٢هـ، (١/ ٤٠٩-٤١٠).



دعوته للتعددية، وقد جاء ذلك في سياق حديثه عن الانحصارية الدينية ومرحلة عدم التسامح في النصرانية وكيفية تخليه عنها، حيث قال: (في منتصف القرن التاسع عشر بدأت الكنيسة الكاثوليكية التي تضم القسم الأكبر من المسيحيين بالتراجع عن تلك المحددات والأحكام التي تعود إلى القرون الوسطى، فتقاليد مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية عادةً لا تسمح لها بالاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها في الماضي أو التنكر لتصريحاتها وفتاويها السابقة، إلا أنها في المقابل تنحو نحو تقديم فتاوى جديدة ومختلفة، لكن بالنسبة للاعتراف بالأديان الأخرى والتخلي عن الموقف الإقصائي التكفيري لها لم يحصل إلا في ستينيات القرن الماضي في مجمع الفاتيكان الثاني، حيث تم الإقرار بإمكانية تحقيق الخلاص عبر الأديان الغير مسيحية، وعموماً إن من شأن هذا النوع من الاعتراف أن يضعنا ضمن المسار الذي قد يوصلنا إلى الموقف التضمني للأديان)[1].

غير أنه لم يكتف بما جاء في قرار الفاتيكان، بل اعتبره مشكلةً وعلى اللاهوتيين السعي في التقدم أكثر؛ وذلك لإتاحتهم الخلاص بشرط الإيمان بوجود الله، وهذا ما يعتبره جون هيك غير كافي لعدم شموله للبوذيين والهندوس، يقول: (طوَّر اللاهوت المسيحي تعليماً يمكن وفقه لمن هم خارج دائرة الإيمان المسيحي أن يخلصوا، مثلاً أعلن المجمع الفاتيكاني الثاني لكنيسة الرومان الكاثوليك (١٩٦٣-١٩٦٥) أن «أولئك الذين لم يرتكبوا خطايا وهم يجهلون إنجيل المسيح ويجهلون كنيسته، فهم

(١) التعددية الدينية والإسلام، محاضرة ألقاها جون هيك في مركز الثقافة والفكر الإسلامي بطهران، مترجمة ضمن كتاب التعددية الدينية والإسلام لعماد أجحا، (ص١١٦-١١٧).

يطلبون الله بإخلاص وبمساعدة النعمة الإلهية يجهدون لتحقيق إرادته كما هو معروف لهم من خلال صوت ضميرهم، هؤلاء الناس سوف ينالون الخلاص الأبدي»، وهذا يمثل تحركًا حقيقيًا للرد علىٰ مشكلة حقيقية، إلا أنه إطار نظري فقط يساهم في تعقيد المنظومة الاعتقادية أكثر من المساهمة في الدخول إلىٰ جوهر المشكلة... لكن ماذا عن غير المؤمنين بوجود إله كالبوذيين والهندوس؟)[1].

وإذا استحضرنا ما طال النصرانية من التحريف والتبديل الذي أدىٰ إلىٰ الانحراف عن ما أوحىٰ الله تعالىٰ به علىٰ عيسىٰ ﷺ، وما عمله القساوسة والرهبان طيلة القرون الوسطىٰ من سيطرة وكهنوت، فالإلهيات المسيحية الحديثة ليست بدعًا من هذا الجو المليء بالتحريف والتغيير والتحكم والأمزجة الشخصية، وهذا ما دعا اللاهوتيون الجدد إلىٰ ابتكار مناهج جديدة لقراءة النص الديني، فهم امتداد لمنهج التحريف والتبديل ولكن بأدوات العصر، كما أن اللاهوتيين الجدد جعلوا من العلمانية والليبرالية وكافة منتجات ما بعد الحداثة أصلاً ومنطلقًا يحتكمون إليه، بحيث يطوع العهد الجديد وينسج بطريقةٍ ملائمة لإنسان الحداثة في العصر الحاضر، فأضحىٰ الدين لعبةً بين أيديهم يقلبونه كيف شاءوا، استغلالاً للتحريف الذي طاله، واعتماداً علىٰ وجود تجارب تأويلية سابقة قام بها القساوسة علىٰ مر التاريخ المسيحي وما احتف به من التسلط والكهنوت، وبهذا يعلم فساد الإلهيات المسيحية الحديثة وما احتف بها من ظروف وإشكالات خاصة بالسياق الغربي والديانة النصرانية المحرفة.

---

(١) فلسفة الدين لجون هيك (ص١٧٦-١٧٧).



نخلص مما سبق أن الإلهيات المسيحية الحديثة أساس مهم من أسس التعددية الدينية، خصوصاً إذا لاحظنا أن التعددية الدينية هي فرع من فروع مبحث فلسفة الدين، وفلسفة الدين علم نشأ في أحضان المسيحية، باعتباره فرعاً علمياً انبنىٰ علىٰ مسار تاريخي وثقافي خاص حكم الغرب والمسيحية وبالأخص تعاليم الكتاب المقدس، بهدف فصل الفلسفة والفكر العقلي عن الدين(1)، ففلسفة الدين هو علم وفرع معرفي جديد مواكب للتطورات الحديثة اللاحقة بالإلهيات المسيحية الحديثة، ومع التطورات الحثيثة للمفاهيم والأنساق المعرفية الجديدة ظهرت فكرة التعددية الدينية مستندةً إلىٰ لاهوتٍ جديد، حيث تتيح لدعاة التعددية تأويلات وقراءات جديدة للنص الديني، وفق مناهج فلسفية جديدة كانت نتاج تطور الفكر الفلسفي حديثاً، وذلك لتلائم ما يدعو إليه أصحاب التعددية الدينية، كما لاحظنا تقدم اللاهوت المسيحي خطوات حثيثة تجاه التعددية والانفكاك عن مفهوم الانحصارية الدينية الذي زامن الكنيسة قرون طويلة.

***

---

(1) انظر: اللاهوت المعاصر (ص٣٧٦).



المبحث الخامس
وحدة التجربة الدينية

يعنىٰ بالتجربة الدينية تلك الحالة الشعورية التي يصل إليها المتدين أو الناسك عندما يمارس الشعائر والطقوس الدينية، وهي بهذا الاعتبار لا تتمحور حول دينٍ محدد سواءٌ كان سماوياً أو وضعياً، فالتجربة الدينية يمكن الوصول إليها من خلال كافة الأديان بمجرد ممارسة طقوسها وشعائرها التعبدية يصل إلىٰ تلك الحالة الشعورية، ومن أوائل من وصفوا التجربة الدينية محمد إقبال حيث قال في تقريب مفهومها: (إن التجربة الدينية في أساسها حالة شعورية ذات جانب إدراكي لا يمكن نقل مضمونه إلىٰ الغير إلا في صورة حكم)[1]، وفي نص إقبال ما يشير إلىٰ أن التجربة الدينية لا تعدو أن تكون حالة شعورية يتعذر التعبير عنها ونقل مضمونها إلىٰ الغير كما هي، وإنما قصارىٰ ما يمكن هو وصفها علىٰ سبيل التقريب، وذلك لأنها تمس الجانب الوجداني لدىٰ الإنسان، وهو ما يتعذر حده ووصفه.

والمقصود في سياق الحديث عن التعددية الدينية أن التجربة الدينية من أهم الأسس الفلسفية التي تبنىٰ عليها التعددية الدينية، ذلك أن أصحاب التعددية ينظرون إلىٰ أن التجربة الدينية مكون أساسي للتعددية، إذ التجربة الدينية هي الغاية -في

(١) تجديد الفكر الديني في الإسلام، محمد إقبال، ترجمة محمد يوسف عدس، تقديم الشيماء الدمرداش العقالي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ، (ص٥٢).



نظرهم - من الأديان علىٰ اختلافها، فكل الأديان تتضمن شعائر وطقوس تعبدية، وإذ مارسها الإنسان من خلال أي دين من الأديان سماويًا كان أم وضعيًا فقد وصل إلىٰ التجربة الدينية، وهي الحالة الشعورية التي تقدم تزكيةً للإنسان فهي بهذا الاعتبار الغاية والهدف من وضع الدين، وإذا نظر إلىٰ التجربة الدينية بهذا الاعتبار أنها الحالة الشعورية المتولدة من مزاولة الشعائر التعبدية فإنها لا تختلف باختلاف الأديان، فكل متدين بدين من الأديان إذا قام بالتعبدات فقد وصل إلىٰ التجربة الدينية، وبذلك يتحقق - وفق فهمهم - أن التجربة الدينية هي الجامع المشترك بين الأديان، وهو ما يؤسس إلىٰ القول بالتعددية الدينية، فكل الأديان تتمحور حول الله وتصل إلىٰ التجربة الدينية المطلوبة من وضع الأديان، وبذلك يحق لها الخلاص يوم القيامة.

وبالنسبة لتعدد التجارب الدينية باختلاف الأديان وباختلاف التجارب داخل الدين الواحد فإنه يتم النظر إليه علىٰ أساس التنوع والثراء في مظاهر التجارب الدينية، ومرجع ذلك إلىٰ الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الناس مما يؤدي إلىٰ تنوع التجارب الدينية، ومع كل الاختلافات والتنوع بين التجارب الدينية إلا أنه يمكن لحظ أن للتجربة الدينية أساسًا مشتركًا يتجاوز ويسمو علىٰ الحدود الموضوعة بين الأديان والطوائف والثقافات المختلفة، ويستدل علىٰ ذلك ولتر ستيس من خلال سبعة مظاهر أساسية تتحقق في كل تجربة صوفية، وقد رصدها ووصفها بطريقة موضوعية تنطلق من المنهج الفينومينولوجي «الظاهراتي»، وهي:

١- الوعي الموحد، الأوحد، العدم، الوعي الخالص.

٢- اللامكانية واللازمانية.

٣- إحساس بالموضوعية أو الواقع.



٤- الغبطة، والسلام وما إلىٰ ذلك من الشعور.

٥- الشعور بالمقدس والإلهي.

٦- المفارقة.

٧- ادعاء المتصوفين أنها متعذرة الوصف.

ويرتب أصحاب التعددية الدينية علىٰ ما سبق من لحظ وجود أساس مشترك للتجربة الدينية أهميته في التطرق إلىٰ فكرة إمكانية توظيف التجربة الدينية لتبرير المعتقد الديني؛ وعليه فالاختلافات بين الأديان لا تؤثر علىٰ الفكرة الأساسية القائلة إن التجربة الدينية يمكنها أن تبرر الجوهر الأساسي للمعتقدات[1].

إن الحديث عن التجربة الدينية تتأكد أهميته عند دعاة التعددية الدينية، حيث يجعلون التجربة الدينية مقدمةً مهمة للولوج إلىٰ عالم التعددية الدينية، ومن شواهد ذلك اهتمامهم بملاحظة الملامح والخصائص العامة للتجارب الدينية علىٰ اختلاف ألوانها وأشكالها، وفي هذا يسجل الباحث شاد ميستر ثلاثة خصائص أساسية تتشكل منها كافة التجارب الدينية؛ وهي:

١- خاصية الكونية، إذ التجربة الدينية ظاهرة كونية، فالدراسات والتحقيقات تثبت أن غالبية سكان الأرض في الماضي والحاضر، بما فيهم المجتمعات العلمانية يمارسون تجارب دينية.

---

(١) انظر: العقل والمعتقد الديني، مدخل إلىٰ فلسفة الدين، مجموعة مؤلفين، مراجعة عبد الجبار الرفاعي، ترجمة زهراء طاهر، مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٩م، (ص ٩٦-١٠٢).



٢- خاصية التعددية، فالتجارب الدينية متنوعة وواسعة، إذ كل تجربة تكتسي طابعاً من الخصوصية والفرادة بالنسبة لصاحبها، ومع حصول بعض التشابه في بعض التجارب الدينية والنواحي الصورية إلا أن ذلك لا ينفي التعدد وكثرة التجارب الدينية.

٣- خاصية الأهمية، إذ تلعب التجربة الدينية دوراً محورياً هاماً في حياة الإنسان، كما لها تأثيراً خطيراً على مسار حياته(١).

إن التجربة الدينية ترتبط بشكلٍ كبير بالتصوف، حيث يعتبر التصوف الذي يمثل حالةً روحية وسلوكية يتقاطع مع التجربة الدينية، بحيث تكون التجربة الدينية أشبه بالنتيجة والغاية التي يصل إليه المتصوف، والمقصود بالتصوف في هذا السياق مفهومه العام الذي يعني الحالة الروحية والشعور الوجداني المتمركز على الذات العارفة، فهو بهذا الاعتبار لا ينحصر في دين من الأديان، بل هو التصوف الذي يعم كافة الأديان، ومن هنا يتقاطع حديث فلاسفة الدين عن التجربة الدينية بالتصوف أو التجربة الصوفية.

وقد عدّ محمد إقبال مجموعة خصائص للتجربة الصوفية تتقاطع مع ما ذكره ولتر ستيس، وقد سماها إقبال ملاحظات عامة ظهرت له من التأمل في تاريخ الوعي الصوفي، وهي:

١- الملاحظة الأولى أن التجربة الصوفية تجربة مباشرة، ومعنى كونها مباشرة أنه يمكن معرفة الله كما تعرف الموضوعات الأخرى، فالله ليس كينونةً رياضية ولا

---

(١) انظر: التعددية الدينية والإسلام لعماد أجحا، (ص٥١-٥٢).



مجموعةً من المفاهيم التي ينتمي بعضها إلىٰ بعض ولا مرجعية لها في التجربة.

٢- الملاحظة الثانية أن التجربة الدينية غير قابلة للتحليل، بحيث يستحيل إخضاعها لذلك النوع من التحليل الذي يجرىٰ علىٰ المدرك الحسي، لكنها ليست منبتة الصلة عن الوعي العقلي.

٣- الملاحظة الثالثة أن الحالة الصوفية بالنسبة للمتصوف هي لحظةٌ من التوحد الحميم مع ذاتٍ أخرىٰ متفردة سامية ومحيطة، تفنىٰ فيها الشخصية الخاصة للصوفي فناءً مؤقتاً.

٤- الملاحظة الرابعة أن التجربة الصوفية بطبيعتها تجربة مباشرة، بمعنىٰ لا يمكن نقلها إلىٰ الآخرين؛ وذلك لأنها أقرب إلىٰ الشعور منها إلىٰ التفكير(١).

كما أكد محمد إقبال في ختام حديثه عن التجربة الصوفية ومدىٰ اعتبارها مصدراً معرفياً بأن مجال التجربة الصوفية (من حيث هو طريق للمعرفة مجال حقيقي، مثل أي مجال آخر من مجالات التجربة الإنسانية، ولا يمكن تجاهله لمجرد أنه لا يأتي عن طريق الإدراك الحسي)(٢).

وفي الحديث عن التجربة الدينية أجدني مضطراً للتنبيه إلىٰ قضيةٍ مهمة، وهي أنه ليس كل من تحدث عن التجربة الدينية وخصائصها وشرحها يرتب علىٰ ذلك القول بالتعددية الدينية؛ إذ لا تلازم بين الأمرين، فمحمد إقبال حينما يتحدث عن التجربة الدينية بإسهاب مبيناً ملاحظاتها وخصائصها إنما يبين ذلك في سياق مخصوص، وهو

(١) تجديد الفكر الديني في الإسلام (ص٤٠-٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص٤٧).



ما بنىٰ عليه كتابه «تجديد الفكر الديني في الإسلام» الذي أقامه لإحياء النزعة الدينية والشعور الوجداني الذي تقلص في ظل عالم الماديات والنزعة العلموية التجريبية، كما أنه انتقد الفرق الكلامية التي تغلو في الجانب العقلي وتغلف عقائدها بالجوانب الاستدلالية، حيث يرىٰ إقبال في ذلك غفلةً عن الجانب المهم وهو الأثر السلوكي لهذه العقائد، ومن هنا امتد به الحديث إلىٰ التجربة الدينية، وإلا فكلامه ليس له علاقة بالتعددية الدينية.

وبالانتقال إلىٰ ولتر ستيس سنلحظ أن اهتمامه الكبير بالتصوف، حيث درس التصوف الإسلامي والمسيحي واليهودي، والتصوف في الأديان الشرقية وما إلىٰ ذلك، وهو ما استثمره في الخلوص إلىٰ نمط من التعددية الدينية ذات منطلق صوفي، كما أفادت الدراسات الحديثة الداعية إلىٰ التعددية الدينية من خلاصة نتائج بحوث ولتر ستيس في هذا المجال، وخلاصة جهود ولتر ستيس في التجربة الدينية تتمثل فيما قرره من ملاحظة الاتفاق بين أصحاب الديانات؛ فيؤمن القديسون المسيحيون بالمعتقدات المسيحية، كما يؤمن القديسون الهندوس بالمعتقدات الهندوسية، والقديسون المسلمون بالمعتقدات الإسلامية، فهم جميعاً كبشر مقيدون في معتقداتهم العقلية بالبيئة التي نشأوا فيها، وفي أحيان يرتفعون ويجاوزون الثقافات المختلفة ويسعون إلىٰ النطق بماهية الدين الخالصة، (وعندما يفعلون ذلك فإن أقوالهم تكشف عن قدرٍ مذهل من الاتفاق. جوهر الدين ليس الأخلاق، بل التصوف، وطريق القديسين هو طريق الصوفية... وقضيتي التي أدافع عنها هي أن كل دين هو في النهاية تصوف، أو أنه ينبع من الجانب الصوفي في الطبيعة البشرية؛ ومن ثم فجميع المتدينين متصوفة بدرجةٍ كبيرة أو صغيرة... إن القديس هو الرجل المتدين

علىٰ الأصالة، ومن ثم فجوهر حياته هو التصوف، سواءٌ عرف ذلك هو عن نفسه ووصف به نفسه أو عرفه الآخرون المحيطون به الذين يراقبونه ويصفونه أم لا، وسوف أقتبس فيما يلي بعضًا من أقوال المتصوفة أخذتها عن قصد من عدد من الثقافات والديانات المختلفة، وما هو مشترك بين هذه النصوص كلها هو أن هناك نوعًا من التجربة أو الخبرة أو الطريقة التي تخبر بها العالم تلغي فيها جميع التمييزات بين شيءٍ وآخر، بما في ذلك التمييز بين الذات والموضوع، وتتجاوزها أو تعلو عليها، حتىٰ أن جميع الأشياء المختلفة في العالم تصبح واحدة، أعني تصبح متحدة بعضها مع بعض)[1].

إن الحديث عن التجربة الدينية يحتمل مقامًا أوسع، غير أن ما أردت الإشارة إليه هو في اعتبار التجربة الدينية أساسًا من أسس التعددية الدينية، حيث أفاد نظار التعددية الدينية ووظفوا مفهوم التجربة الدينية إلىٰ فكرتهم في التعددية، واعتبروها جسراً مناسبًا يمكن العبور من خلاله إلىٰ أفق التعددية الدينية، وحاصل بحوثهم في موضوع التجربة الدينية تتلخص في أن هذه الأديان في شكلها الظاهر الخارجي تختلف اختلافًا كبيراً، لكنها في عمقها وجوهرها الباطني تعبر عن تجربة دينية واحدة، وهذه التجربة الدينية الواحدة إنما تظهر بأشكال متنوعة وتمظهرات مختلفة، وهنا يصل دعاة التعددية الدينية إلىٰ مفهوم أنسنة الخلاص، بمعنىٰ إخراج الخلاص من منطق الإدعاء الحصري الذي يتسم به منطق الأديان الكبرىٰ في العالم إلىٰ دائرة

---

(١) الدين والعقل الحديث، ولتر ستيس، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، الطبعة الرابعة، ٢٠١٤م، (ص٣٠٣-٣٠٤).



التمظهر والتجلي والتحقق الفعلي من خلال التجربة الخاصة لدىٰ كل فرد، فلم يعد الخلاص انتماء إلىٰ دين معين، بل هو صناعة وعملية إيجاد يحدثها الإنسان في وعيه الباطني الخاص[1].

* * *

(١) انظر: التعددية الدينية في فلسفة جون هيك لوجيه قانصو (ص١٣١).

المبحث السادس
نقد التعددية الدينية في ضوء العقيدة الإسلامية

يبدو للناظر من أول وهلة إلىٰ فكرة التعددية الدينية مصادمتها للإسلام، بل وحتىٰ الأديان السماوية -قبل التطورات الأخيرة- لا يمكن أن تتقبلها، ذلك أن اليهودية والنصرانية تنطلقان بدافع أحقية الدين وصوابيته وامتلاكه الحقيقة دونما سواه، والإسلام من بابٍ أولىٰ، فإذا كان اليهود والنصارىٰ وهم أهل كتاب حالهم بعد مبعث النبي محمد ﷺ والعلم بدعوته وعدم الإيمان به = كفار باتفاق المسلمين، فمن بابٍ أولىٰ أن تكون فكرة التعددية الدينية أشد إمعانـًا في الضلالة والكفر، ذلك أنها لا تتوقف عند إدخال الأديان السماوية، بل تعلن بكل وضوح أن كافة الأديان الوضعية والفلسفات الشرقية والنزعات الأيديلوجية التي تتسم بسمة دينية وتتضمن فكرة الخلاص تدخل ضمن منظومة التعددية الدينية.

فالتعددية الدينية لا تعدو أن تكون لونـًا من ألوان الباطل التي تظهر في كل مرة بشكلٍ جديد وصبغةٍ مختلفة، ومهما تصرمت الأزمان واختلفت الأحوال فدين الله واحد أسسه راسخة ومفاهيمه مستقرة منذ أن خلق الله آدم إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها، فتوحيد الله تعالىٰ وعدم الإشراك به هي دعوة كافة الرسل، فهذه المفاهيم راسخة رسوخ الجبال، وفكرة التعددية الدينية تصادمها بجلاء، كما أنها تتضمن النسبية في الحقائق والسيولة التي تناقض الحقائق الإيمانية والتصورات الاعتقادية.

ولوضوح هذا الأمر وبداهته اتجهت في معالجة فرضية التعددية الدينية إلىٰ مناقشة أسسها ومكوناتها التي كانت مقدمةً تولدت عنها فكرة التعددية، والفائدة من

هذا المسلك بيان فساد ووهن المقدمات التي بنيت عليها الفكرة، وإيضاح سياقاتها وظروفها المختصة بالبيئة الغربية والثقافة المسيحية -علىٰ سبيل الخصوص-، وهو ما يسهم في الكشف عن فساد النتيجة ووهن قواعدها وضعف أسسها، وبطبيعة الحال فإن موضوع التعددية الدينية يحتمل مناقشةً أوسع من هذا، وهو حري بإنشاء دراسات مختصة تنطلق من وجهة إسلامية صافية، غير أن طبيعة البحث تقتضي الإيجاز، لذا سأنطلق في مناقشة فرضية التعددية الدينية من خلال مجموعةٍ من النطاق أحسبها من الأهمية بمكان، وهي:

١- في سبيل مناقشة التعددية الدينية لا بد من تفهم السياق والظروف التي ساقت المجتمع الغربي إلىٰ تبني مثل هذه الفكرة كأطروحة ضمن مجموعةٍ كبيرة من الأطروحات الدينية والفكرية الحديثة، بحيث تقرأ التجربة المسيحية في خضم تحديات الحداثة والعلمانية، إذ الفكر المسيحي الحديث يعيش إشكالات كبيرة جداً وطعون قوية موجهة لكتابهم المقدس، حمل لوائها جملة كبيرة من فلاسفة نقد الدين في الغرب، اعتمدوا فيها علىٰ النقد النصي والنقد التاريخي وغيرها من الأدوات المنهجية التي وظفت في نقد الكتاب المقدس، الأمر الذي أسفر عن إشكالات عميقة في الديانة النصرانية وكتابهم المقدس في الوقت الحاضر، كما برزت الكثير من التناقضات في كتابهم المقدس = الأمر الذي أوقعهم في الحرج وجعلهم في موقفٍ ضعيف، وراحوا يبحثون عن مخارج جديدة، كان من ضمنها فرضية التعددية الدينية، فتسويقها نابعٌ من كون الفكرة تركز علىٰ جوهر الدين بغض النظر عن تعاليمه، وهو ما يخفف النقد علىٰ أساس الدين.

٢- ظهرت فكرة التعددية الدينية في جو يسوده الحديث بكثرة عن مفاهيم

التعايش ونحوها من النظريات الجديدة كنظرية التواصل ونظرية الاعتراف وغيرها، ثم ما لبثت فكرة التعددية الدينية أن قفزت للخطو باتجاهٍ بعيد جداً، والخطأ هنا يكمن في أن التعايش والتواصل ونحوها من هذه النظريات لها مجالها الاجتماعي وإطارها الفكري المحدد لها، والذي تقوم فكرته علىٰ إمكانية القدرة علىٰ التعامل والتعايش والمواطنة مع المختلف دينياً وعرقياً وثقافياً واجتماعياً دون أن يلزم من ذلك الاتحاد في المعتقد مع الآخر المختلف، وهنا نلحظ التوظيف الذي عملت عليه فرضية التعددية الدينية في العبور علىٰ مثل هذه المفاهيم والانتقال إلىٰ شيء مختلف تماماً عن أطروحات التعايش.

٣- وينطبق الكلام ذاته في النقطة السابقة من التوظيف الخاطئ للمفاهيم ونقلها إلىٰ مجال مختلف كلياً ما يتعلق بمفهوم البلورالية، إذ البلورالية مفهوم سياسي نشأ في ظل الفكر الليبرالي والدولة المدنية الحديثة، فهو يشير إلىٰ التعددية السياسية والحزبية في الدولة الواحدة، باعتبار أن التعدد السياسي في الدولة الليبرالية مطلب يسعىٰ إليه، ثم ينجر الحديث عند بعض المنظرين إلىٰ اعتبار المجتمع البلورالي مجتمعاً مدنياً غير أيديلوجي؛ لأن أدلجة المجتمع تستبطن وجود مرجعيات فكرية وثقافية عليا تعبر بصورة رسمية عن الموقف الفكري أو الثقافي للمجتمع وتتكلم باسمه أو تفكر بالنيابة عنه، وهكذا تطور مفهوم البلورالية إلىٰ أن عرف مؤخراً بأنه اتجاه يدعو إلىٰ تحمل الآخرين والصبر علىٰ وجودهم وإبراز التساهل والتسامح معهم[1]، فالمقصود أن أصحاب التعددية الدينية وظفوا مفهوم البلورالية ليخدم

---

(١) انظر: التعددية الدينية، نظرة في المذهب البلورالي لحيدر حب الله (ص٢٢-٢٤).

فكرتهم، والحقيقة أن مفهوم البلورالية أبعد ما يكون عن التعددية الدينية كما يطرحها هؤلاء، ذلك أن قصارىٰ ما تدل عليه البلورالية هي التعددية في المجال السياسي والحزبي القائم علىٰ التنوع، والخطأ يكمن في جره إلىٰ المجال الديني لطمس تعدد الأديان في المجتمع الواحد داخل الدولة الحديثة ودمجهم ضمن رؤية مختزلة مؤدلجة باسم التعددية الدينية.

٤- التعددية الدينية فرع من فروع مبحث فلسفة الدين، وقد تقدم الحديث عن فلسفة الدين وبيان سياق هذا العلم والظروف التي نشأ فيها، حيث ظهرت فلسفة الدين علىٰ أسس موغلة في العلمانية واللادينية، بحيث تنظر إلىٰ الأديان وتدرسها من الخارج بزعم الموضوعية، كما أن بحوث فلسفة الدين تنطلق من ركيزة أساسية لديهم وهي أنسنة الدين، بمعنىٰ النظر إلىٰ الدين علىٰ أنه منتج بشري والتعامل معه وفق ذلك، وينتج عن هذا دراسة الدين لا علىٰ أنه منزل من عند الله تعالىٰ، وإنما يدرس الدين بمنظار العلوم الاجتماعية والأنثربلوجيا ونحوها باعتبار الدين ظاهرة اجتماعية تتطور باختلاف العصور والثقافات، ففلسفة الدين تنطلق من رؤية لا دينية ولا تنظر إلىٰ الدين نظرة قداسة، بل علىٰ العكس من ذلك فتعتبره منتجاً بشرياً وحسب، ومن رحم هذه البحوث ولدت التعددية الدينية.

٥- الحق واحد لا يتعدد ولا يتبدل، وهذه من الضرورات الفطرية والقضايا البدهية، وخصوصاً إذا كان الأمر في مجال التصورات الاعتقادية والحقائق الإيمانية المتعلقة بالله ﷻ وبالدين، وقد علىٰ ذلك القرآن، فالقرآن من أوله إلىٰ آخره دعوةٌ إلىٰ التوحيد ونهيٌ عن الشرك، وهذا هو الطريق الذي وضعه الله لخلقه أن يتبعوه، فسلوك سبل أخرىٰ تنكب عن الطريق الحق وخروج عن جادة الصواب، كما قال تعالىٰ: ﴿

وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة:١٦]، قال الفخر الرازي: (وهو الدين الحق؛ لأن الحق واحدٌ لذاته، ومتفقٌ عليه من جميع جهاته، وأما الباطل ففيه كثرةٌ وكلها معوجة)(١)، وكما قال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ ﴾ [البقرة:٢٥٧]، قال الشنقيطي: (المراد بالظلمات الضلالة، وبالنور الهدىٰ، وهذه الآية يفهم منها أن طرق الضلال متعددة؛ لجمعه الظلمات، وأن طريق الحق واحدة؛ لإفراده النور، وهذا المعنىٰ المشار إليه هنا بينه تعالىٰ في مواضع أخر، كقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ﴾ [الأنعام: ١٥٣])(٢)، وعلىٰ ما تقرر فيستحيل القبول بالتعددية الدينية، وذلك لشمولها الأديان السماوية، كاليهودية والنصرانية والذين كفرهم الله تعالىٰ في كتابه بعد بعثة نبينا محمد ﷺ، والأبعد من ذلك شمول فرضية التعددية الدينية للأديان الوضعية والفلسفات الشرقية ونحوها من الأديان الباطلة، إذ لا نجاة ولا خلاص يوم القيامة إلا بالإسلام.

٦- فرضية التعددية الدينية نتيجة لمجموعة عوامل كثيرة فاسدة في الفكر الغربي، وقد تناول البحث أهم تلك الأسس والمكونات، غير أن ما أود الإشارة إليه في هذه النقطة هو التقاء التعددية الدينية في المآل مع مذهب الإنسانية، والذي أنشأه أوجست كونت أشهر فلاسفة الوضعية وعلم الاجتماع الوضعي الحديث في الغرب، فبعد أن رفض كونت الماورائيات وأسس لمنظومة فكرية متكاملة قوامها علىٰ العلم

---

(١) مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ، (١١/ ٣٢٧).

(٢) أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ، (١/ ١٥٧).



التجريبي، وجعل ما انتهىٰ إليه خلاصة الفكر البشري عبر قانون المراحل الثلاث المشهور، والذي يلخص فيه مسيرة الفكر البشري ابتداءً من انطلاق المجتمع من المرحلة اللاهوتية إلىٰ المرحلة الميتافيزيقية وانتهاءً بالوضعية، وخلص كونت من الوضعية إلىٰ رفض كل ميتافيزيقا، وكان من المستحيل بالنسبة له القبول بوجود الله من حيث إنه فاعلية موجودة وراء الظواهر التي تكون قوانينها من مهمة العلوم الوضعية صياغتها، ومن مهمة الفلسفة الوضعية تفسيرها وتوحيدها، واضطر الناس جراء هذا الفكر أن يجدوا بديلاً عن الله الذي أعطوه ولاءهم الأسمىٰ، ومن هنا وجد كونت أن البديل يكمن في ديانة الإنسانية المتمثلة في الموجود العظيم، والذي ينطوي علىٰ كل ما تم إنجازه بجهد في الماضي من أجل إصلاح البشر، فتحل البشرية محل الإله الذي يُتأمل في أوقات الخلوات بدلاً عن الصلوات، وأن تُرتل الترانيم الدينية للبشرية[1]، هكذا نسج أوجست كونت فيلسوف الوضعية ديانة الإنسانية لتحل محل الدين، والذي كان في نظرهم مفرقاً للناس وسبباً للحروب والمجاعات، وبعد الاكتشاف الذي توصل إليه في تاريخ المسيرة البشرية فإن قمة ما وصل إليه العقل البشري هو المذهب الوضعي، ولا يمكن ملأ الفراغ الوجداني إلا من خلال ابتكار دين جديد يتماشىٰ مع رفض الميتافيزيقا في الوضعية من خلال ديانة الإنسانية، فحال (المذهب الوضعي لم يتجاوز كونه مركزاً لحشد المناهضين للدين بتزمت وحماسة)[2]، فالمقصود أن المذهب الإنساني تخلىٰ عن سائر الأديان، والتي بنظره في

---

(١) انظر: تاريخ الفلسفة الحديثة لوليم كلي رايت، ترجمة محمود سيد أحمد، تقديم إمام عبدالفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦م، (ص٤٠٦-٤٠٧).

(٢) تاريخ الفكر الأوروبي الحديث لرونالد سترومبرج (ص٤٠١).

سلةٍ واحدة لم تقدم شيئًا للبشرية، وحل المذهب الإنساني محل الدين، فديانة الإنسانية قائمة علىٰ رفض كافة الأديان؛ بناءً علىٰ الرؤية المتطرفة في الاتجاه الوضعي، وهذا بخلاف التعددية الدينية، والتي تقوم في الظاهر علىٰ الإقرار بالأديان، ولكن تأخذ بها جميعًا وتعتبرها كلها طرقًا موصلة إلىٰ الله، إلا أن التعددية الدينية وديانة الإنسانية يلتقيان في المآل من حيث تفريغ الدين عن محتواه، وأن يكون الدين مجرد انتساب وشعار وطقوس مجردة بلا اعتقادٍ ولا روح، فهذا هو وجه الالتقاء بين المذهبين، وهو ما صرح به دعاة التعددية الدينية من التقاءها بمذهب الإنسانية والليبرالية علىٰ سبيل الخصوص[1].

***

(١) انظر: التعددية الدينية نظرة في المذهب البلورالي، لحيدر حب الله، (ص١٩٥).



الخاتمة

الحمد لله الذي يسر بمنه وكرمه إتمام هذا البحث، والذي تم فيه التعريج على أهم المرتكزات المعرفية والأسس الفلسفية التي تقوم عليها فرضية التعددية الدينية، وبيان الموقف الإجمالي من هذه الفكرة في منظور العقيدة الإسلامية، وفي الختام أجمل أهم النتائج التي توصل البحث إليها:

١- تمثل فرضية التعددية الدينية أحدث المنتجات الغربية في المجال اللاهوتي ودراسات فلسفة الدين.

٢- التعددية الدينية أحد النظريات التي تعبر عن الخلفيات الاستعمارية التي يقودها الغرب، والتي تصدر عن مركزية أوربية، فهي تندرج ضمن ذات السياق الذي تأتي فيه الدعوة إلى حوار الحضارات، وبالتالي فهي ممتنعة التطبيق مع وجود هذه المركزية وتجذرها في العقل الأوربي.

٣- يمكن أن نعد فرضية التعددية الدينية نموذجاً من نماذج صيرورة الفكر الغربي، ذلك أن البحث قد أبان عن وجود أسس فلسفية ومرتكزات أقامت عليها التعددية الدينية فرضيتها، وهي موجودة وسابقة منذ مطلع الفلسفة الحديثة وبداية عصر الإصلاح الديني إلى الوقت الحاضر، وكان من نتائجها أن ظهرت بصورة التعددية الدينية.

٤- فساد المقدمات التي بنيت عليها فكرة التعددية الدينية عامل مهم في الدلالة على فساد النتيجة التي خلصت إليها التعددية الدينية، فمن خلال البحث تبينت السياقات والظروف التي برزت فيها هذه الأسس الفلسفية، والتي قوامها على تبديل

وتغيير للدين وللكتاب المقدس وفق أهواء علماء اللاهوت، وإهمال وتحييد للدين ونقله من المركز إلىٰ الأطراف وتحجيم دوره وتأثيره في المجتمع كما خطط له منظرو الليبرالية وفق النظريات التعاقدية للمجتمعات العلمانية الحديثة.

٥- الخلفية المسيحية حاضرة في ثنايا تقريرات منظري التعددية الدينية، وأبرز مثال علىٰ ذلك قضية الخلاص التي تمثل جوهر فكرة التعددية، فهم يصدرون في تصوراتهم عن الدين من خلال الديانة النصرانية، ويغفلون عن الدين الصحيح وهو الإسلام، ومعلومٌ أن النصرانية قد طالتها يد التحريف والتشويه، وعمل الفلاسفة المحدثون واللاهوتين الجدد علىٰ مزيدٍ من التحريف والبعد عن النصرانية كما أنزلت علىٰ عيسىٰ عليه السلام.

٦- تهافت فرضية التعددية الدينية وعدم اتساقها منطقياً فضلاً عن اتساقها علمياً ودينياً، فهي فرضية تخالف ما عليه كافة البشر منذ أن وجد آدم إلىٰ قيام الساعة، إذ كل أصحاب دين يعتقدون أنهم علىٰ حق، وأن المخالفين لهم علىٰ الباطل، ولم يقل أحد من البشر -لا من عقلائهم ولا من غيرهم- أن الكل علىٰ صواب إلىٰ أن جاء منظرو التعددية الدينية بفكرتهم النشاز.

٧- إذا كانت فكرة التعددية الدينية غير مقبولة وفق الديانة اليهودية والنصرانية وهما في الأصل ديانتان سماويتان، فهي مردودة في الإسلام من بابٍ أولىٰ، ولا يمكن بحال أن تقبل وفق العقيدة الإسلامية.

التوصيات:

١- أهمية دراسة الأفكار من جذورها وأسسها التي بنيت عليها، وخصوصاً في منتجات الفكر الغربي الحديث، بحيث يتم استيعاب مدىٰ الظروف والسياقات التي



نشأت فيها الأفكار ومعالجتها وفق التقدير المناسب لها.

٢- ضرورة تخصيص دراسات موسعة لدراسة وفحص مثل هذه الأفكار الوافدة من البيئة الغربية، والتركيز في دراستها علىٰ المنهج التحليلي للتعمق في الوصول إلىٰ الخلفيات والسياقات التي ظهرت منها هذه الأفكار، كما يفيد التحليل أيضاً في الوصول إلىٰ جوهر وحقيقة الأفكار والربط بين المتشابهات، وهو ما يرتب عليه في النقد ويمهد الأرضية الملائمة للنقد العقدي المعمق.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- التعددية الدينية أصولها وأبعادها، لفريد قطاط، مجلة التنوير، المعهد الأعلىٰ لأصول الدين، جامعة الزيتونة، العدد ٦، ٢٠٠٤م.
- التعددية الدينية في فلسفة جون هيك، المرتكزات المعرفية واللاهوتية، د. وجيه قانصو، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٧م.
- التعددية الدينية، نظرة في المذهب البلورالي، لحيدر حب الله، الغدير للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠١م.
- التعددية الدينية والإسلام، دراسة تحليلية لنظرية جون هيك، عماد أجحا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٧م.
- التعددية الدينية واللاهوت العولمي في فلسفة الدين عند جون هيك، دراسة نقدية مقارنة، أ.د. أحمد محمد جاد عبد الرازق، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، ٢٠٠٥م.
- التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة، ملف بحثي صادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٥م.
- آلام العقل الغربي، ريتشارد تارناس، ترجمة فاضل جتكر، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث «كلمة»، ومكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م.
- أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ.
- إمانويل كنت، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧٧م.
- اللاهوت المعاصر دراسات نقدية، التعاريف والكليات، مجموعة مؤلفين، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية «العتبة العباسية المقدسة»، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٧م.
- الصراطات المستقيمة، قراء جديدة لنظرية التعددية الدينية، عبد الكريم سروش، ترجمة: أحمد القبانجي، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٩م.



- تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، جوزيف لوكلير، ترجمة د. جورج سليمان، مراجعة سميرة ريشا، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٩م.
- تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، رونالد سترومبرج، ترجمة أحمد الشيباني، دار القارئ العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.
- التاريخ الفكري لليبرالية، البروفيسور بيير مانن، ترجمة هاشم صالح، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٩هـ.
- تاريخ الفلسفة الحديثة لوليم كلي رايت، ترجمة محمود سيد أحمد، تقديم إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦م.
- تجديد الفكر الديني في الإسلام، محمد إقبال، ترجمة محمد يوسف عدس، تقديم الشيماء الدمرداش العقالي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ.
- تشكيل العقل الحديث، كرين برينتون، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر، ٢٠٠٤م.
- دعوة التقريب بين الأديان، دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية، د. أحمد القاضي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.
- الدين والعقل الحديث، ولتر ستيس، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، الطبعة الرابعة، ٢٠١٤م.
- رسالة في التسامح، جون لوك، ترجمة د. عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٨م.
- رسالة في اللاهوت والسياسة، باروخ سبينوزا، ترجمة حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا، جداول للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولىٰ عن جداول، ٢٠١١م.
- العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، ترجمة عادل زعيتر، دار التنوير، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٢م.
- العقل والمعتقد الديني، مدخل إلىٰ فلسفة الدين، مجموعة مؤلفين، مراجعة عبد الجبار الرفاعي، ترجمة زهراء طاهر، مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٩م.



- فلسفة التنوير، إرنست كاسيرر، ترجمة إبراهيم أبو هشهش، المركز العربي للأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٨م.
- فلسفة الدين، جون هيك، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م.
- فلسفة العلم من الألف إلىٰ الياء، ستانس بسيلوس، ترجمة صلاح عثمان، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٨م.
- فلسفة كانط، إميل بوترو، ترجمة د. عثمان أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
- في سؤال العلمانية، الإشكالات التاريخية والآفاق المعرفية، إشراف البشير ربوح، تصدير: د. محمد سبيلا، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٥م.
- مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- معجم العلوم الإنسانية، جان فرنسوا دورتيه، ترجمة د. جورج كتورة، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث «كلمة»، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٩م.
- موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
- النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلىٰ أكسل هونيث، د. كمال بومنير، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م.
- نظرية في العدالة، جون راولز، ترجمة د. ليلىٰ الطويل، منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١م.
- نقد العقل المحض، عمانوئيل كنط، ترجمة موسىٰ وهبة، مركز الإنماء القومي.





List of Sources and References

- Religious Pluralism: Its Origins and Dimensions, by Farid Qattat, Al-Tanweer Journal, The Higher Institute of Fundamentals of Religion, Al-Zaytoonah University, No. 6, 2004 AD.
- Religious Pluralism in John Hick's Philosophy, Cognitive and Theological Foundations, d. Wajih Kanso, Arab Cultural Center, Arab House of Science Publishers, first edition 2007.
- Religious pluralism, a look at the crystal doctrine, for the love of God, the ghadeer for studies and publishing, Beirut, the first edition 2001.
- Religious Pluralism and Islam, An Analytical Study of John Hick Theory, Imad Juha, East Africa, Casablanca, 2017.
- Religious Pluralism and Global Theology in John Heck's Philosophy of Religion, A Comparative Critical Study, Prof. Dr. Ahmed Mohamed Gad Abdel Razek, Journal of the Egyptian Philosophical Society, 2005 AD.
- Religious pluralism and the logic of coexistence or in open reality, a research file issued by Believers Without Borders, 2015 CE.
- The Pain of the Western Mind, Richard Tarnas, translated by Fadel Jettkar, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage "Kalima", and the Obeikan Library, first edition 2010.
- Adwaa Al-Bayan, Muhammad Al-Amin Al-Shanqeeti, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, 1415 AH.
- Contemporary Theology, Critical Studies, Definitions and Colleges, Group of Authors, Islamic Center for Strategic Studies "The Abbasid Holy Shrine", first edition 2017.
- Straight paths, new readers of the theory of religious pluralism, Abdul Karim Soroush, translated by Ahmad Al-Qabanji, Arab Publishing Organization, first edition 2009.
- History of Tolerance in the Age of Reform, Joseph Locklear, translation by Dr. George Suleiman, Samira Richa Review, The Arab Organization for Translation, First Edition 2009.
- The History of Modern European Thought, Ronald Stromberg, translated by Ahmed Al-Shaibani, Dar Al-Qari Al-Arabi, Third Edition 1994.
- The intellectual history of liberalism, Professor Pierre Manen, translated by Hashem Saleh, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1439 AH.
- History of Modern Philosophy by William Clay Wright, translated by Mahmoud Sayed Ahmed, presented by Imam Abdel-Fattah Imam, Dar Al-Tanweer Printing and Publishing, 3rd edition 2016.
- Renewal of religious thought in Islam, Muhammad Iqbal, translated by Muhammad Yusef Adas, Presented by Al-Shaima Al-Demerdash Al-Aqali, Dar Al-Kitab Al-Masry, Dar Al-Kitab Al-Libnani, first edition 1432-1433 AH.
- Call to bring religions closer, a critical study in the light of Islamic belief, d. Ahmed Al-Qadi, Ibn Al-Jawzi House, first edition 1422 AH.



- Religion and Modern Reason, Walter Stace, translated by Dr. Imam Abdel-Fattah Imam, Dar Al-Tanweer, Fourth Edition 2014 AD.
- A Message in Tolerance, John Locke, translated by Dr. Abdul Rahman Badawi, Dar Al-Gharb Al-Islami, first edition 1988.
- A message in theology and politics, Baruch Spinoza, Hassan Hanafi translation, Fouad Zakaria review, tables for publication and distribution Beirut, the first edition of the tables of 2011.
- The Social Contract, Jean-Jacques Rousseau, translated by Adel Zuaiter, Dar Al Tanweer, first edition 2012.
- Religious Reason and Belief, An Introduction to the Philosophy of Religion, A Group of Authors, Review of Abdul-Jabbar Al-Rifai, Translated by Zahraa Taher, Center for Studies of Philosophy of Religion - Baghdad, first edition 2019.
- The Philosophy of Enlightenment, Ernst Cassirer, translated by Ibrahim Abu Hashhash, Arab Center for Research, first edition 2018.
- On the question of secularism, historical problems and epistemological prospects, supervised by Al-Bashir Rabuh, exporting d. Muhammad Sabila, Ibn Al-Nadim for Publishing and Distribution, Dar Al-Rawafid Cultural Center, First Edition 2015 CE.
- Keys to the Unseen, by Abu Abdullah Muhammad bin Omar Al-Razi, House of the Revival of Arab Heritage, third edition 1420 AH
- Lexicon of Humanities, Jean-Francois Dortet, translation by Dr. George Kattoura, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage "Kalima", first edition 2009.
- The critical theory of the Frankfurt School, from Max Horkheimer to Axel Honeth, d. Kamal Boumner, Arab Science House Publishers, Variation Publications, first edition 2010.
- Theory of Justice, John Rawls, translated by Dr. Laila Al-Tawil, Publications of the Syrian Book Authority, Damascus 2011.

